

2019

أكتوبر

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

مشروع ميزانية الدولة لسنة
2020 حسب الأهداف

المشروع السنوي للقدرة على

الأداء لسنة 2020



الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة	5
1. تقديم استراتيجية القطاع والمهمة:	5
2. تقديم برامج المهمة:	8
3. تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة:	11
4. الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط:	12
1.4 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2020:	12
2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة:	14
برنامج العدل	18
1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:	18
1.1 خارطة البرنامج:	18
2.1 التنزيل العملي لبرنامج العدل:	18
3.1 استراتيجية البرنامج:	20
2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:	24
1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:	24
2.2 تقديم أنشطة البرنامج:	29
3. نفقات البرنامج:	30
1.3 ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:	30
2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج العدل:	34
الملاحق: بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج العدل	35
برنامج السجون والإصلاح	61
1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:	61
1.1 خارطة البرنامج:	61
2.1 التنزيل العملي للبرنامج:	61
3.1 إستراتيجية البرنامج:	62
2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:	64
1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:	64
2.2 تقديم أنشطة البرنامج:	68
3. نفقات البرنامج:	71
1.3 ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:	71
2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج السجون والإصلاح:	74

- 75الملاحق:بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج السجون والإصلاح
- 95برنامج القيادة والمساندة
- 95..... 1.1 خارطة البرنامج:
- 96.....2.1- التنزيل العملي لبرنامج القيادة والمساندة:
- 983.1-استراتيجية البرنامج:
- 1022. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:
- 1021.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:
- 1062.2-تقديم أنشطة البرنامج
- 1083.نفقات البرنامج:
- 108..... 1.3 -ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:
- 112.....2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة والمساندة
- 113الملاحق:بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة
- 133بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1. تقديم استراتيجية القطاع والمهمة:

يشكل القضاء ركيزة أساسية للمجتمع الديمقراطي ودعامة لدولة القانون والمؤسسات وبذلك فهو الحامي للحريات والضامن للحقوق العامة والفردية. ومن هذا المنطلق فإن القضاء لا يعدّ مجرد خدمة بسيطة تسدى للمواطنين اللذين هم في خلاف مع القانون، بل هو مرفق ينتفع به جميع الناس على اختلاف انتماءاتهم الحضارية والدينية والثقافية فيما يعرض لهم من مسائل في حياتهم الشخصية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها.

وتتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة ضمن التشكيلة الحكومية، وقد تمّ تحديد مهامها الأساسية بالأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974، حيث أوكل لها بموجب ذلك صلاحية صياغة وتنفيذ السياسة القضائية وإعداد مشاريع النصوص المتعلقة بسير القضاء ومشاريع الاتفاقيات الدولية في الميدان القضائي كما تشارك في التفاوض بشأنها وتسهر على تطبيقها. ومن جهة أخرى تسهر وزارة العدل أيضا على حسن سير الخدمات العمومية القضائية والقيام بكل الأعمال الضرورية لتحسينها والنهوض بها، بالاعتماد على الهياكل والإدارات المنصوص عليها بالأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلق بتنظيم وزارة العدل والمنقح والمتمم بالأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 المؤرخ في 06 أبريل 2018. كما تؤمّن الوزارة سير ومراقبة أنشطة المهن القضائية ومساعدتي القضاء في الحدود التي تسمح بها القوانين والتقاليد القضائية. وفي إطار تفعيل دور الإدارات الجهوية تمت مراجعة الإطار التشريعي المنظم لها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 395 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أبريل 2018 المتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية والذي مكنها من المزيد من

الصلاحيات خاصة فيما يتعلق بصيانة المحاكم وتجهيزها ومتابعة إنجاز المشاريع المبرمجة على مستوى الجهة.

وفي نفس السياق الرامي إلى النهوض بمرفق القضاء بمختلف مكونات الوزارة، وسعياً إلى العمل على تحسن الأداء وتحسين ظروف عمل الأعوان وتمكينهم من فرص الارتقاء في السلم الوظيفي، تم فتح الأفاق أمامهم من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 420 لسنة 2018 المتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية.

كما تتولى وزارة العدل تطبيق السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين بالإضافة للمحافظة على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

وتتمثل الرؤية الاستراتيجية لوزارة العدل في هذه المرحلة في إرساء منظومة قضائية تدافع عن استقلال القضاء وتحمي استقلال السلطة القضائية، تستجيب لحاجيات المتقاضين وتلبي انتظارات المواطنين وتتميز ببسر الإجراءات ونجاعتها. ومن أهم القيم التي تتمحور حولها الرؤية الاستراتيجية:

- تكريس مبدأ استقلال السلطة القضائية، وفرض احترام القانون على الكافة دون تمييز،
- الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها،
- العمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وقد وضعت الوزارة خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية للفترة المتراوحة بين 2016 و2020 تهدف إلى تفعيل الرؤية الاستراتيجية التي تم اعتمادها سنة 2014، والحرص على مواصلة مدة الإصلاح مع المخطط الوطني للتنمية.

وقد تمّ تحديد خمس نتائج مرجوة تتلاءم مع الأولويات الاستراتيجية المنصوص عليها في وثيقة الرؤية وهي كالتالي:

1. استقلالية وسيادة السلطة القضائية
2. تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجنية
3. تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين
4. النفاذ إلى العدالة
5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

وتتولى الوزارة تمويل خطة العمل بالتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية الإعانة. وبالرغم من الضغوطات التي تواجهها المالية العمومية نتيجة لارتفاع كتلة الأجور وتراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، فقد تمّ رسم أهداف واضحة ورصد الاعتمادات اللازمة لصيانة البنية التحتية للعديد من المحاكم وبعث محاكم جديدة قصد تقريب مرفق القضاء من المواطن. وقد شهدت سنة 2018 عملا ميدانيا مكثفا لهيكل الوزارة شمل جميع مكونات المرفق العدلي بمختلف ولايات الجمهورية قصد إرجاع الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها، والعمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف العمومي القائم على تحقيق الأداء، أولت وزارة العدل جداول القيادة وجداول المتابعة أهمية قصوى بالإضافة إلى دعم منظومة الإحصاء والشروع في الرقمنة.

كما حرصت الوزارة خلال تنفيذها لميزانية سنة 2018 على إنجاز عدة مشاريع لتحسين ظروف الإقامة بالمؤسسات السجنية والإصلاحية سواء فيما يتعلق بتحسين نوعية الأكل وظروف الإقامة ودعم برامج التكوين داخل الفضاءات السجنية أو في ما يتعلق بتعهد وصيانة عدة وحدات سجنية وبناء سجون جديدة على غرار سجن بلي وسجن باجة.

وعموما فقد تميّزت سنة التصرف 2018 بالتركيز على تكريس ثقافة تحقيق النتائج رغم محدودية الاعتمادات المرسمة ورغم حاجة القطاع إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار

خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجال مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وحلّ الإشكاليات والنزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الاستثمار بالبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة العدل تتحمل مع شركائها مسؤولية تنفيذ استراتيجيتها وخاصة المجلس الأعلى للقضاء والجمعيات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى والمنظمات العالمية ذات العلاقة.

2. تقديم برامج المهمة:

اعتمادا على منهجية التصرف حسب الأهداف تمّ ضبط برامج مهمة العدل بحصرها في برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج مساندة وفقا لما يلي:

- البرنامج الأول: العدل
- البرنامج الثاني: السجون والإصلاح
- البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

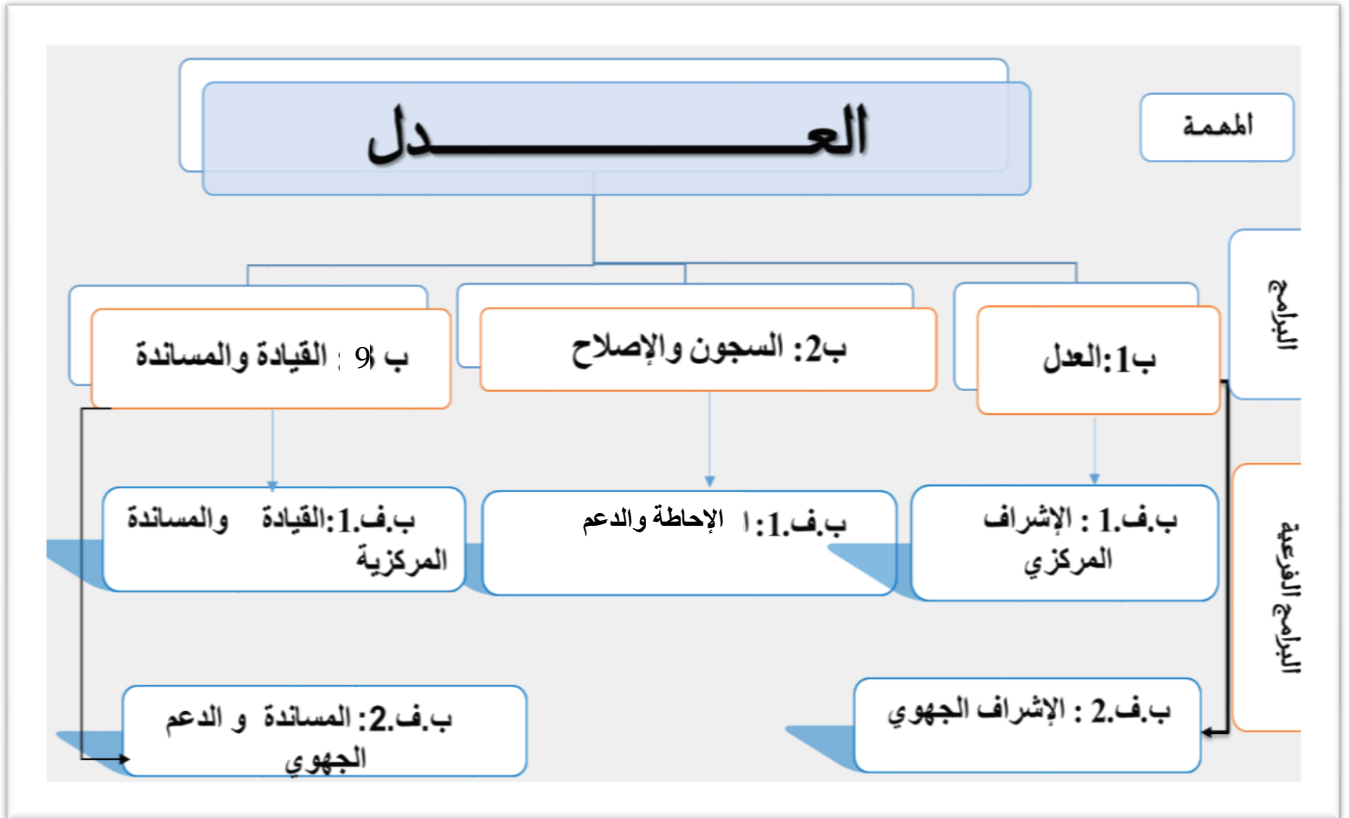
كما تمّ ضبط البرامج الفرعية لكل برنامج وتحديد الهياكل المتدخلة في كلّ برنامج بتقسيم هياكل الوزارة حسب طبيعة نشاطها وتوزيعها على هذه البرامج.

وعلى إثر صدور القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي ينصّ في الفصل 4 منه على أنّ إعداد قانون المالية للسنة يتمّ على أساس برمجة ميزانية متوسطة المدى تمتد على 3 سنوات يتم تحيينها كل سنة تهدف بالأساس إلى ضبط تطور موارد ونفقات ميزانية الدولة بما يعطي رؤية واضحة لإدارة البرامج ويضمن ديمومة ميزانية الدولة.

• الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال:

تعتبر الميزانية المراعية لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وسيلة لتحقيق المساواة المنصوص عليها بالمعاهدات والمواثيق الدولية تمكن من وضع آليات للقضاء على كل أشكال التمييز بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وخاصة منها التمييز الاقتصادي والاجتماعي وذلك بإعادة صياغة وتوجيه البرامج والسياسات العمومية من الداخل لتوظيفها لأهداف التنمية والمساواة لكلا الجنسين، ولا يتعلق الأمر بالترفيح في النفقات الجمالية في ميزانية الدولة بل طريقة تثبت إلى أي مدى يتم تحويل النفقات العمومية وأداة لتحليل مخصصات الميزانية بصورة تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين، وقد تم تكريس ذلك بصفة صريحة ضمن الفصل 18 عدد من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

هيكلية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية



الهيكل المتدخل في البرامج

البرامج	العدل	السجون والإصلاح	القيادة والمساندة
الهيكل التابعة	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة التعقيب - الإدارة العامة للشؤون القضائية - دوائر محاكم الاستئناف - المحكمة العقارية وفروعها - المعهد الأعلى للقضاء - المعهد الأعلى للمحاماة 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤسسة السجون والإصلاح - المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح - المؤسسات السجنية - مراكز إصلاح الأطفال الجانحين 	<ul style="list-style-type: none"> - الإدارات المركزية - الإدارات الجهوية - مركز الدراسات القانونية والقضائية - ديوان مساكن القضاة وأعوان الوزارة

ويتولى رئيس كل برنامج تحديد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء لتقييم النتائج المحققة وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
العدل	15	4	8
السجون والإصلاح	1	3	6
القيادة والمساندة	15	3	7
المجموع	31	10	21

3. تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة:

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات الأداء

المؤشرات	الأهداف	البرنامج
المؤشر 1-1-1: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصلة في نفس السنة	الهدف 1-1: التقليل في آجال الخدمات القضائية	البرنامج عدد 1: العدل
المؤشر 1-1-2: نسبة القضايا العقارية المفصلة في نفس السنة		
المؤشر 1-2-1: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتابة المحاكم	الهدف 2-1: تطوير جودة الخدمات القضائية	
المؤشر 1-2-2: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين		
المؤشر 1-2-3: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة		
المؤشر 1-3-1: نسبة المحاكم المؤمنة	الهدف 3-1: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها	
المؤشر 1-3-2: المساحة المخصصة لكل موظف		
المؤشر 1-4-1: عدد القضايا المفصلة لكل قاضي في مادة جزائي الأطفال	الهدف 4-1: جعل العدالة في متناول المرأة والطفل	البرنامج عدد 2: السجون والإصلاح
المؤشر 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع	الهدف 1-2: ملائمة طاقة إستيعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين	
المؤشر 1-2-2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	الهدف 2-2: تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم	
المؤشر 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي		
المؤشر 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج		
المؤشر 1-3-2: نسبة الأعران المنتفعين بتكوين	الهدف 3-2: تحسين ظروف عمل الأعران بالمؤسسات السجنية والإصلاحية وتأمينها	
المؤشر 2-3-2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.		

المؤشرات	الأهداف	البرنامج
المؤشر 9-1-1: نسبة دقة توقعات كتلة الأجور	الهدف 9-1: التحكم في كتلة الأجور	البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة
المؤشر 9-2-1: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	الهدف 9-2: تحسين جودة القيادة	
المؤشر 9-2-2: نسبة الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الأجال		
المؤشر 9-2-3: تطوّر إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات		
المؤشر 9-3-1: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية	الهدف 9-3: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات	
المؤشر 9-3-2: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة		
المؤشر 9-3-3: نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات في الأجال		

4. الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط:

1.4 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2020:

بالاعتماد على القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019، وعلى منشور السيد رئيس الحكومة عدد 09 بتاريخ 29 مارس 2019 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020، وبعد مناقشة مشروع ميزانية الوزارة ومختلف الهياكل والمؤسسات تحت الإشراف مع مصالح وزارة المالية تمّ الاتفاق على أن تبلغ جملة ميزانية الوزارة في حدود 742,205 مليون دينار مقابل 655,660 م.د خلال تصرف سنة 2019 أي بزيادة قدرها 86,545 م.د تمثل نسبة 13,20%. مع الإشارة وأن كتلة الأجور تستأثر بالجزء الأكبر من هذه الزيادة وخاصة تفعيل الزيادة العامة في الأجور، في حين شهدت الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح زيادة طفيفة في حدود 4,8% يصعب بها مجابهة الزيادة في سعر أغلب المواد وزيادة الطلبات باعتبار زيادة حجم العمل والإحداثيات الجديدة.

أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد شهدت زيادة طفيفة بحوالي 3 م.د على مستوى الدفع. بالرغم من حاجة الوزارة لتدعيم الموارد اللوجستية وضعف البنية التحتية إلى جانب التوجهات

العامّة للدولة بخصوص التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد لمقاومة الإرهاب والتهريب وضرورة تدعيم الوزارات ذات العلاقة على غرار وزارة العدل في بعديها القضائي والسجون والإصلاح.

أمّا بخصوص الانتدابات فقد تمّ الاتفاق على انتداب 620 عون وإطار سجون وإصلاح قصد التكوين بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح و100 ملحق قضائي قصد التكوين بالمعهد الأعلى للقضاء، و30 خطة كاتب محكمة.

وتتوزع الاعتمادات بين البرامج حسب الجدول التالي:

جدول عدد2:

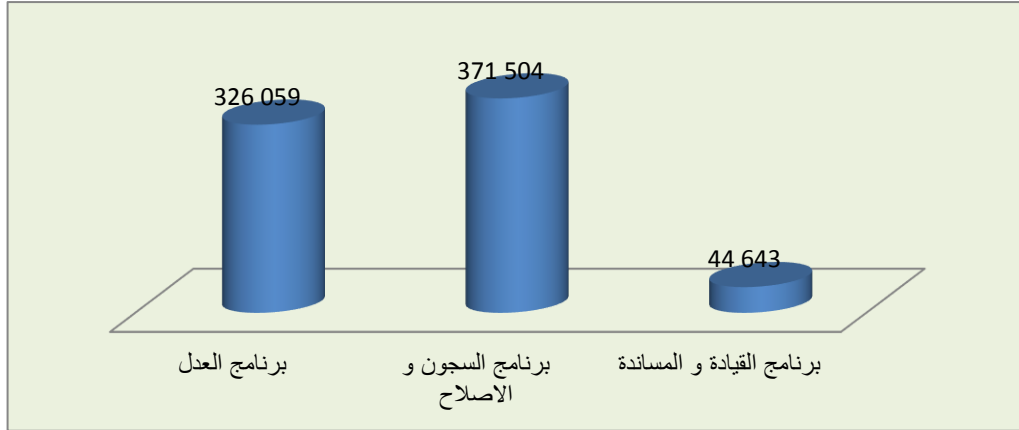
توزيع ميزانية المهمة لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	الأقسام البرامج
326 059	0	29 000	5 545	10 679	280 835	برنامج العدل
371 504	0	37 000	1 250	40 700	292 554	برنامج السجون والإصلاح
44 643	0	6 550	4 809	12 622	20 662	برنامج القيادة والمساندة
742 205	0	72 550	11 604	64 000	594 051	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 1: توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2020 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة:

انخرطت وزارة العدل هذه السنة في الدفعة الأخيرة من الوزارات (وزارات السيادة) لإعداد الميزانية حسب الأهداف وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2020 بين البرامج حسب الأنشطة التي تم ضبطها لتحقيق الأهداف المرسومة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، على النحو التالي:

جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			ت- جديد	ت- قديم			
673 859	624 192	594 051	514 250	514 250	446 617	396 255	نفقات التأجير
69 000	67 000	64 000	60 255	60 255	58 630	59 374	نفقات التسيير
11 605	11 605	11 604	11 605	11 155	8 508	9 208	التدخلات
78 550	75 550	72 550	69 550	69 550	74 626	65 979	الاستثمارات
							العمليات المالية
				450			بقية النفقات
833 014	778 347	742 205	655 660	655 660	588 382	530 816	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
838 944	784 067	747 705	661 160	660 358	593 019		المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

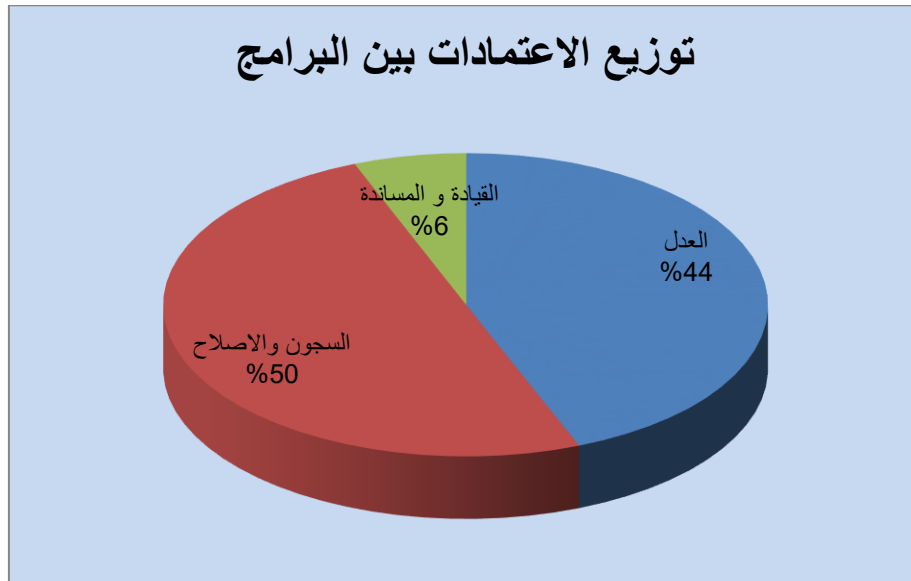
جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019	إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
372 154	347 120	326 059	292 951	259 749	227 744	برنامج العدل
408 200	381 567	371 504	322 150	291 413	274 199	برنامج السجون والإصلاح
52 660	49 660	44 643	40 559	37 219	28 873	برنامج القيادة والمساندة
833 014	778 347	742 205	655 660	588 382	530 816	المجموع

تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لمهمة العدل من طرف مصالح وزارة المالية لتبلغ خلال سنة 2022 حوالي 833,014 م.د أي بزيادة سنوية تتراوح بين 4 و 7% يصعب بها تحسين جودة الخدمات المقدمة باعتبار ارتفاع الطلبات في مختلف المجالات أمام محدودية الاعتمادات المقترحة حيث أن الوزارة طالبت بنسبة ارتفاع سنوية في حدود 12% كحد أدنى.



المحور الثاني:

تقديم برامج المهمة

برنامج العدل

برنامج العدل

يرأس البرنامج السيد الطيب راشد "الرئيس الأول لدى محكمة التعقيب" بداية من سنة 2017.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج:

يضمّ برنامج العدل إلى جانب الإدارة العامة للشؤون القضائية، محكمة التعقيب ومحاكم الحق العام (دوائر الاستئناف)، إضافة إلى المحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون من البرامج الفرعية التالية:

برنامج العدل	
الهيكل المتدخل	البرامج الفرعية
<ul style="list-style-type: none"> - محكمة التعقيب (1) - الإدارة العامة للشؤون القضائية - المعهد الأعلى للقضاء (1) - المعهد الأعلى للمحاماة (1) 	ب.ف.1.1 - الإشراف المركزي للعدل
<ul style="list-style-type: none"> - محاكم الاستئناف (15) - المحاكم الابتدائية (28) - محاكم الناحية (87) - المحكمة العقارية وفروعها (18) 	ب.ف.1.2 - الإشراف الجهوي للعدل (15)

2.1 التنزيل العملي لبرنامج العدل:

تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية، تمّ خلال تصرف سنة 2019 القيام بالتنزيل العملي لبرنامج العدل إلى البرامج الفرعية المذكورة أعلاه، ليصبح بذلك أكثر وضوحا

وتجانسا. وهو ما يمكن من تحديد المسؤوليات والأنشطة على المستوى المركزي والجهوي بهدف تحسين أداء البرنامج والوقوف على مواطن الضعف لمعالجتها.
كما تمّ تنزيل البرنامج على مستوى الوحدات العملية، والتي سيعهد لها التنفيذ المباشر للأنشطة الكفيلة بتحقيق أهداف البرنامج.

ب.1 العدل رئيس البرنامج: الرئيس الأول لمحكمة التعقيب

ب.ف.1: الإشراف المركزي
رئيس البرنامج الفرعي

و.2ع
محكمة التعقيب

و.4ع
المعهد الأعلى للمحاماة

و.6ع
الخدمات الإعلامية

و.1ع
إدارة العامة للشؤون القضائية

و.3ع
المعهد الأعلى للقضاء

و.5ع
الخدمات المشتركة

المستوى المركزي

ب.ف.2: الإشراف الجهوي للعدل
رئيس البرنامج الفرعي
(15 مدير جهوي)

و.9ع
الدعم الجهوي للعدل (15)

و.8ع
المحكمة العقارية وفروعها
(18)

و.7ع
دوائر محاكم الاستئناف
(15)

المستوى الجهوي

3.1 استراتيجية البرنامج:

تبنّت وزارة العدل برنامجاً استراتيجياً تمّ من خلاله تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس. وذلك بعد التشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج العدل على خمسة محاور تتعلق أساساً بـ:

- 1- حرية واستقلالية السلطة القضائية.
- 2- رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية.
- 3- تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
- 4- النفاذ إلى العدالة.
- 5- تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

واعتباراً لأهمية التقليل في آجال البت في القضايا بمختلف أنواعها في تحسين مناخ الاستثمار والثقة والخدمات المسداة لفائدة المواطن، تمّ إفراد هذا المطلب بهدف خصوصي إستراتيجي ببرنامج العدل.

كما تمّ تخصيص هدف استراتيجي ثان يهتم بتطوير جودة الخدمات القضائية وتدعيمها في جميع مراحلها وتحسين أداء مختلف الهياكل المتدخلة. وذلك بتوفير التكوين اللازم لكل المتدخلين في الشأن القضائي، بالإضافة إلى تحسين الحصول على المعطيات عبر رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد.

واعتباراً لأهمية تأهيل وتعصير مرفق القضاء بالإضافة إلى حماية مقرّاته ورواده في تحقيق الرفع من جودة الخدمة القضائية، تمّ إدراج هدف خصوصي يتعلق بضرورة تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتوفير فضاءات العمل المناسبة بها، بالإضافة إلى تأمينها من كل المخاطر، حيث لا يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج دون تحسين ظروف العمل

بالمحاكم وحماية الإطار القضائي وجميع المتعاملين معهم وتأمين المقرات والمعدات والأرشيف.

ولتحقيق كل هذه الأهداف بالاعتماد على الموارد المتاحة باعتبار الظروف الاقتصادية للبلاد، تم خلال السنة المنقضية إعداد لوحة قيادة تعتمد المعدلات الوطنية للقضايا الواردة والمفصولة لغاية مساعدة رئيس البرنامج بالتنسيق والتعاون مع مجلس القضاء العدلي والمديرين الجهويين للعدل قصد ترشيد وتحسين توزيع الإطار البشري واللوجستي حسب حجم العمل بمختلف محاكم الجمهورية وكذلك على أخذ القرار بخصوص بناء وتوسيع المقرات والأرشيف بالإضافة إلى برمجة الانتدابات الجديدة.

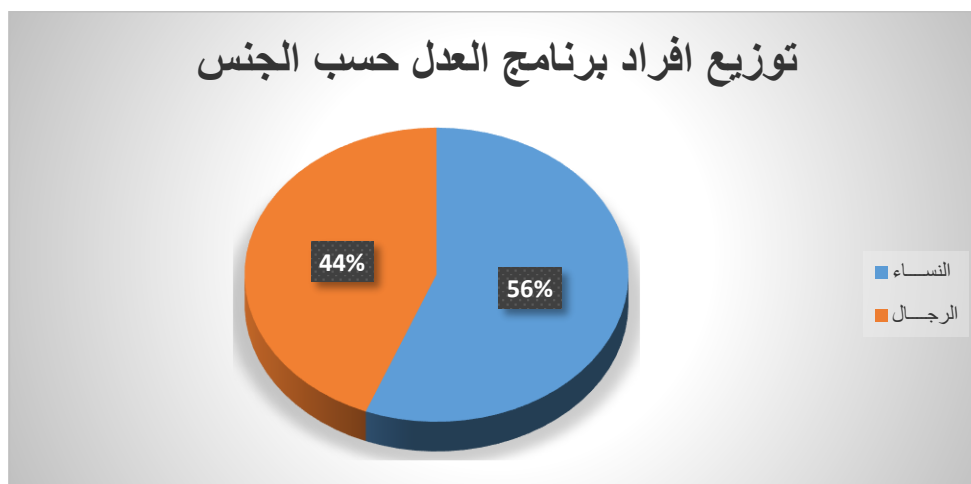
وفي إطار تفعيل مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، وخاصة أحكام الفصل 18 منه، الذي كرس بصفة صريحة مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع. بحيث نص على ما يلي "يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز". وعملا بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 9 بتاريخ 29 مارس 2019 المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2020 الذي دعا إلى ضرورة انخراط كل الوزارات في هذا التمشي والعمل على تجسيمة. فقد تمت إضافة هدف رابع استراتيجي يتمثل في السعي إلى "جعل العدالة في متناول المرأة والطفل".

وبخصوص تكافؤ الفرص، تحتل المرأة في برنامج العدل مكانة هامة، حيث تبلغ نسبة النساء 56% من مجموع الموظفين المنتمين إلى هذا البرنامج في حين تبلغ نسبة النساء في مناصب المسؤولية 13% من جملة الموظفين بالبرنامج أي بمعدل 1034 امرأة يشغلن مناصب المسؤولية من بينهم 98% يشغلن خطط قضائية.

الإحصائيات المفصلة بحسب نوع الجنس

النسب		العدد	الجنس	البرنامج
56%	43%	أسلاك أخرى 3401	النساء	برنامج العدل
	13%	قضاة 1015		
	4416			
44%	30%	أسلاك أخرى 2429	الرجال	
	14%	قضاة 1155		
	3584			
8000			مجموع الأفراد للبرنامج	

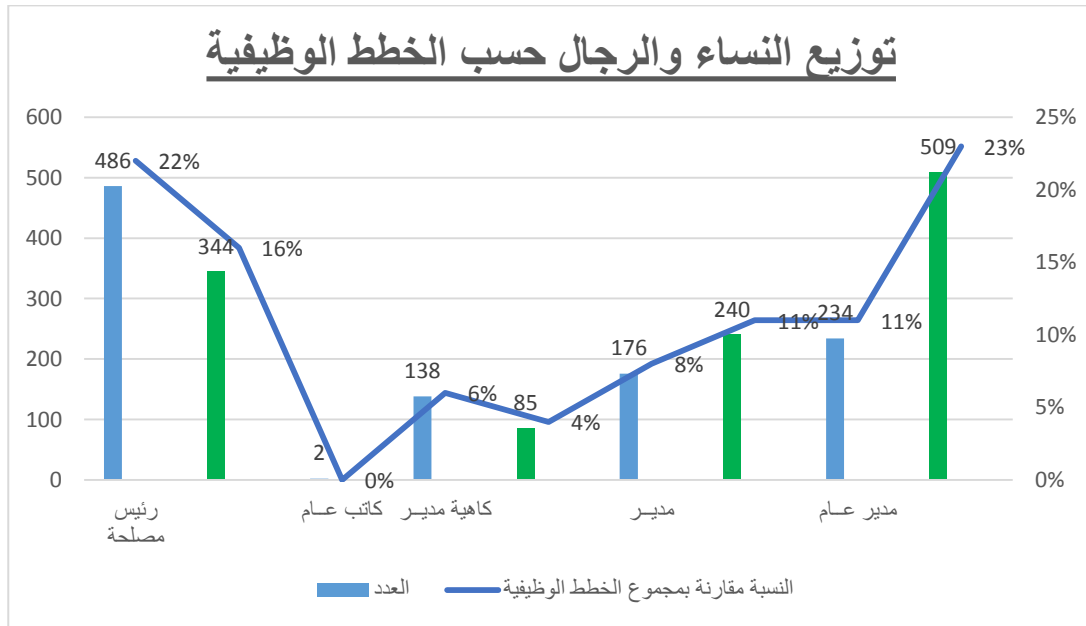
توزيع أفراد برنامج العدل حسب الجنس



وتتوزع النساء المكلفات بخطط وظيفية حسب الخطة كما يلي:

توزيع النساء والرجال حسب الخطط الوظيفية

النسبة مقارنة بمجموع الخطط الوظيفية	النسبة مقارنة بالمجموع العام للأفراد	النسبة مقارنة بمجموع النساء والرجال		العدد	الجنس	الوظيفة	البرنامج
22%	6%	11%		486	نساء	رئيس مصلحة	القضاء
16%	4%	10%		344	رجال		
0%	0%	0,1%		2	رجال	كاتب عام	
6%	2%	3%		138	نساء	كاهية مدير	
4%	1%	2%		85	رجال		
8%	2%	4%		176	نساء	مدير	
11%	3%	7%		240	رجال		
11%	3%	5%		234	نساء	مدير عام او اكثر	
23%	6%	14%		509	رجال		
100%	28%	53%	47%	2214		مجموع الخطط الوظيفية	
				1180 رجال	1034 نساء		



2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية تساهم بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تم ضبط عدد من المؤشرات الاستراتيجية لقياس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتلخص هذه الأهداف والمؤشرات في الجدول التالي:

جدول عدد 5:

حوصلة عامة للأهداف والمؤشرات

تقديرات 2020	2019	إنجازات 2018	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
64.5	63.5	62.2	%	1.1.1: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصلة في نفس السنة	1-التقليص في آجال الخدمات القضائية
85	75	62.2	%	2.1.1: نسبة القضايا العقارية المفصلة في نفس السنة	
80	70	0	%	1.2.1: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتبة المحاكم	2-تطوير جودة الخدمات القضائية
80	70	0	%	2.2.1: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين	
60	55	49	%	3.2.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة	
63.70	61.50	46.06	%	1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة	3-تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها
17.21	17.01	16.74	م ²	2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف	
52			عدد	المؤشر 1.4.1: عدد القضايا المفصلة لكل قاضي في المادة الجزائية أطفال المرأة والطفل	4-جعل العدالة في متناول المرأة والطفل

الهدف 1-1: التقليل في آجال الخدمات القضائية:

- **تقديم الهدف:** تم اختيار هذا الهدف الإستراتيجي باعتباره يساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج الرامية أساسا إلى تسريع نسق الفصل في القضايا، بما يمكن من التقليل في آجال البت في مختلف القضايا المدنية والجزائية والعقارية المنشورة في نفس السنة، وذلك قصد تحسين مناخ الاستثمار والثقة والخدمات المسداة لفائدة المواطن وتدعيمها وتطوير أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي.
- **مرجع الهدف:** برنامج العدل.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي سيتم ضبط عقود أهداف داخلية على المستوى المركزي والجهوي تتعلق بمزيد التنسيق بخصوص حسن توزيع الإطار القضائي والإداري والاستعانة بلوحة قيادة تعتمد على معدلات فصل القضايا بمختلف المحاكم مما سيساهم في ترشيد توزيع الأعوان بين المحاكم وبالتالي المساعدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي المطلوب.
- وفي انتظار استكمال النظام المعلوماتي للمحاكم في المادة الجزائية والمدنية تم التنسيق مع إدارة الإحصائيات لاختيار مؤشرات قابلة للقياس في هذه المرحلة تتلخص في:
 - نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصولة في نفس السنة.
 - نسبة القضايا العقارية المفصولة في نفس السنة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
التقليل في آجال الخدمات القضائية								الهدف: 1-1
67	66	64.5	63.5	62.2	61	61	%	المؤشر: 1-1-1
95	90	85	75	60			%	المؤشر: 2-1-1

الهدف 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية:

▪ **تقديم الهدف:** يندرج اختيار هذا الهدف الاستراتيجي صلب الرؤية الإستراتيجية لبرنامج العدل التي تهدف في جانب منها إلى تطوير جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطن. ولتحقيق ذلك يتم العمل على تحسين أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي على غرار القضاة والمحامين وكتابة المحاكم، حيث يتولى المعهد الأعلى للقضاء تأمين تكوين أساسي وخصوصي لفائدة ملحي القضاء إلى جانب القيام بدورات تكوينية لفائدة القضاة والكتابة المباشرين.

ومن جهة أخرى يتولى المعهد الأعلى للمحاماة تكوين المحامين الدارسين في مختلف المجالات ذات الصلة وسيعمل المعهد مستقبلا على تأمين دورات تكوينية لفائدة المحامين المباشرين لغاية دعم قدراتهم المهنية.

▪ مرجع الهدف: برنامج العدل

▪ **مؤشرات الهدف:** لقيس مدى تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي تم اختيار مؤشرين حول نسبة الرضا على جودة التكوين:

- نسبة الرضا على جودة تكوين القضاة وكتابة المحاكم

- نسبة الرضا على جودة التكوين الأساسي للمحامين

كما تم اختيار مؤشر استراتيجي ثالث يتعلق بتسهيل الرجوع إلى الملفات القضائية في أقصر الأجل وحماية الملفات من الضياع والإتلاف: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد القابلة للرقمنة. ويتطلب تحسين هذا المؤشر ضبط عقد أهداف مع الإدارات المتدخلة لتوفير المعدات الضرورية للرقمنة إلى جانب توفير العنصر البشري المختص.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
تطوير جودة الخدمات القضائية								الهدف: 2-1
حسن جدا 20/18 90%	حسن 20/16 80%	حسن 20/16 80%	قريب من الحسن 20/14 70%				%	المؤشر: 1-2-1
حسن جدا 20/18 90%	حسن 20/16 80%	حسن 20/16 80%	قريب من الحسن 20/14 70%				%	المؤشر: 2-2-1
70	65	60	55	49	46	45	%	المؤشر: 3-2-1

الهدف 3-1: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها:

■ تقديم الهدف: تم اختيار هذا الهدف (هدف وسائل) قصد العمل على تحسين ظروف العمل بمختلف المحاكم خاصة فيما يتعلق بتوفير الفضاءات التي تتلاءم مع المقاييس الدولية من حيث المساحة المخصصة لكل موظف. إضافة إلى العمل على تأمين مقرات المحاكم لتوفير السلامة والحماية للقضاة وأعاون المحاكم والمتقاضين والمعدات والأرشييف. ولتحقيق هذا الهدف يتم ضبط عقود أهداف داخلية مع مختلف الإدارات ذات العلاقة قصد توفير وسائل العمل الضرورية لحسن سير العمل بالمحاكم والتي تتمحور حول:

✓ بناء أو توسيع المقرات حسب حجم العمل وعدد الموظفين،

✓ حماية الأبواب والنوافذ بالحديد المطروق،

✓ تركيز معدات المراقبة بكل المحاكم،

✓ توفير أعوان الحراسة والمراقبة.

■ مرجع الهدف: برنامج العدل.

■ مبررات اعتماد المؤشرات: لقيس ومتابعة تنفيذ هذا الهدف تم اختيار مؤشرين:

- نسبة المحاكم المؤمنة،

- المساحة المخصصة لكل موظف.

بحيث يمكن هاذان المؤشران بصفة تدريجية من تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمين جميع مكونات المنظومة القضائية حسب الإمكانيات المتاحة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها								الهدف: 3-1
68.60	66.40	63.70	61.50	46.06	37.2	35.88	%	المؤشر: 1-3-1
17.44	17.29	17.21	17.01	16.74	12.36	12.14	م ²	المؤشر: 2-3-1

الهدف 4-1: جعل العدالة في متناول المرأة والطفل:

- تقديم الهدف: تم اختيار هذا الهدف الاستراتيجي في إطار تفعيل أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية (عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019) الذي ينص في فقرته الأخيرة على أن رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وجميع فئات المجتمع.
- مرجع الهدف: برنامج العدل.
- مبررات اعتماد المؤشرات: في انتظار توفر كل الإحصائيات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة وفي ظل القانون الجديد تم الاكتفاء بمؤشر وحيد تتوفر فيه المعطيات الإحصائية اللازمة الخاصة بعدد القضايا المفصلة لكل قاضي في المادة الجزائية أطفال.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 4-1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
جعل العدالة في متناول المرأة والطفل								الهدف: 4-1
45	48	52	54	53			%	المؤشر: 1-4-1

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد6: بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

تقديرات الاعتمادات التقديرية للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	المؤشرات	الأهداف	البرنامج
127392	- تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	- تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة - الاستعانة بلوحة القيادة للتنسيق بخصوص حسن توزيع الإطار القضائي والإداري بين المحاكم حسب النشاط	المؤشر 1-1-1: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصلة في نفس السنة	الهدف 1-1 التقليص في آجال الخدمات القضائية	برنامج العدل
110772	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (دوائر محاكم الاستئناف)	- تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها			
2500	- إدارة وتطوير مرفق العدالة				
16124	- تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة (العقارية وفروعها)	✓ تدعيم الإطار البشري للمحكمة العقارية وفروعها حسب حجم العمل ✓ تحسين ظروف العمل بالمقرات وتوفير وسائل العمل الضرورية	المؤشر 1-1-2: نسبة القضايا العقارية المفصلة في نفس السنة		
11034	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (العقارية وفروعها)	- إحداث فروع عقارية جديدة حسب حجم العمل			
6224	- إدارة وتطوير مرفق العدالة (المعهد الأعلى للقضاء)	- تنقيح النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة - توفير الإطار البشري للمعهد الأعلى للقضاء - توسيع المقر وتجهيزه بالمعدات اللازمة	المؤشر 1-2-1: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتابة المحاكم	الهدف 2-1 تطوير جودة الخدمات القضائية	
619	- إدارة وتطوير مرفق العدالة (معهد المحاماة)	- تنقيح النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة. - توفير الإطار البشري للمعهد الأعلى للمحاماة. - توفير التجهيزات والمعدات اللازمة لحسن سير العمل.	المؤشر 1-2-2: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين		
1000	- إدارة وتطوير مرفق العدالة (خدمات إعلامية)	✓ تعميم معدات الرقمنة بالمحاكم ✓ توفير الإطار المختص	المؤشر 1-2-3: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة		

2500	- إدارة وتطوير مرفق العدالة	✓ تهيئة الفضاءات المخصصة لأعوان الحراسة. ✓ حماية المحاكم بالحديد المطروق ✓ تجهيز المحاكم بمعدات المراقبة	المؤشر 1-3-1: نسبة المحاكم المؤمنة	الهدف 3-1 تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها
246880	- إدارة وتطوير مرفق العدالة	✓ الإسراع في انجاز المشاريع الجارية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. ✓ بناء مقرات جديدة حسب الحاجيات	المؤشر 1-3-2: المساحة المخصصة لكل موظف	
2400	- تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	- تهيئة فضاءات بالمحاكم خاصة بقضايا الأسرة (العنف ضد المرأة- قضايا الأطفال) - توفير الإطار البشري المختص	المؤشر 1-4-1: عدد القضايا المفصلة لكل قاضي في المادة جزائية أطفال	الهدف 4-1 جعل العدالة في متناول المرأة والطفل

3. نفقات البرنامج:

3.1 ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج العدل 323082 ألف دينار وتوزع كما يلي:

جدول عدد 7: ميزانية برنامج العدل حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

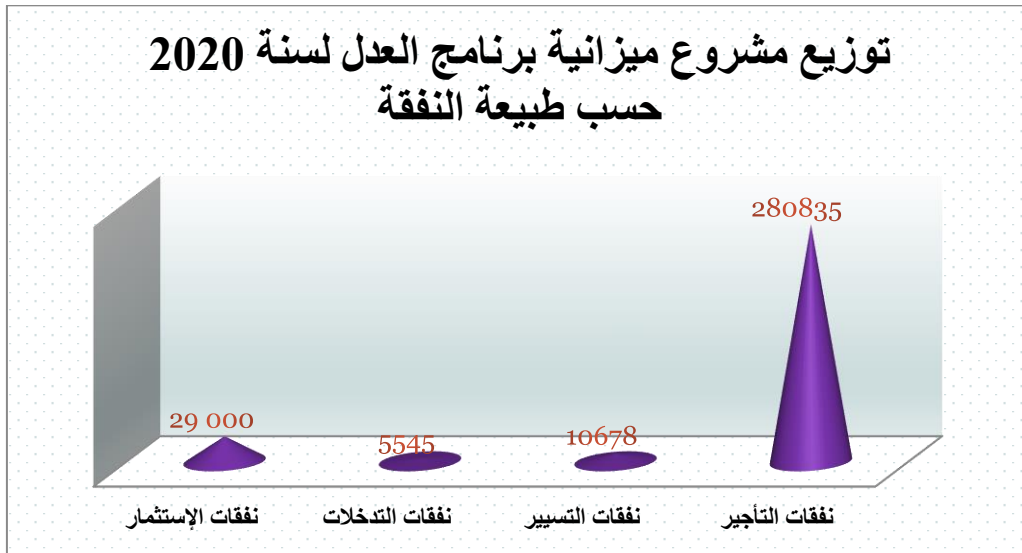
النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب القديم	التبويب الجديد		
13,08%	32 490	280 835	248 345	248 345	215 768	نفقات التأجير
2,82%	292	10 679	10 386	10 386	9 837	نفقات التسيير
0,40%	22	5 545	5 523	5 523	4 542	نفقات التدخلات
1,06%	303	29 000	28 697	28 697	29 603	نفقات الاستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
11,30%	33 107	326 059	292 951	292 951	259 749	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

بلغت نسبة الزيادة في ميزانية برنامج العدل 11.3% ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة في نفقات التأجير التي بلغت أكثر من 13,08% ناتجة عن كلفة انتداب القضاة الجدد بالإضافة إلى تحيين كلفة الزيادة العامة في الأجور.

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج العدل لسنة 2020
حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8:

ميزانية برنامج العدل حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

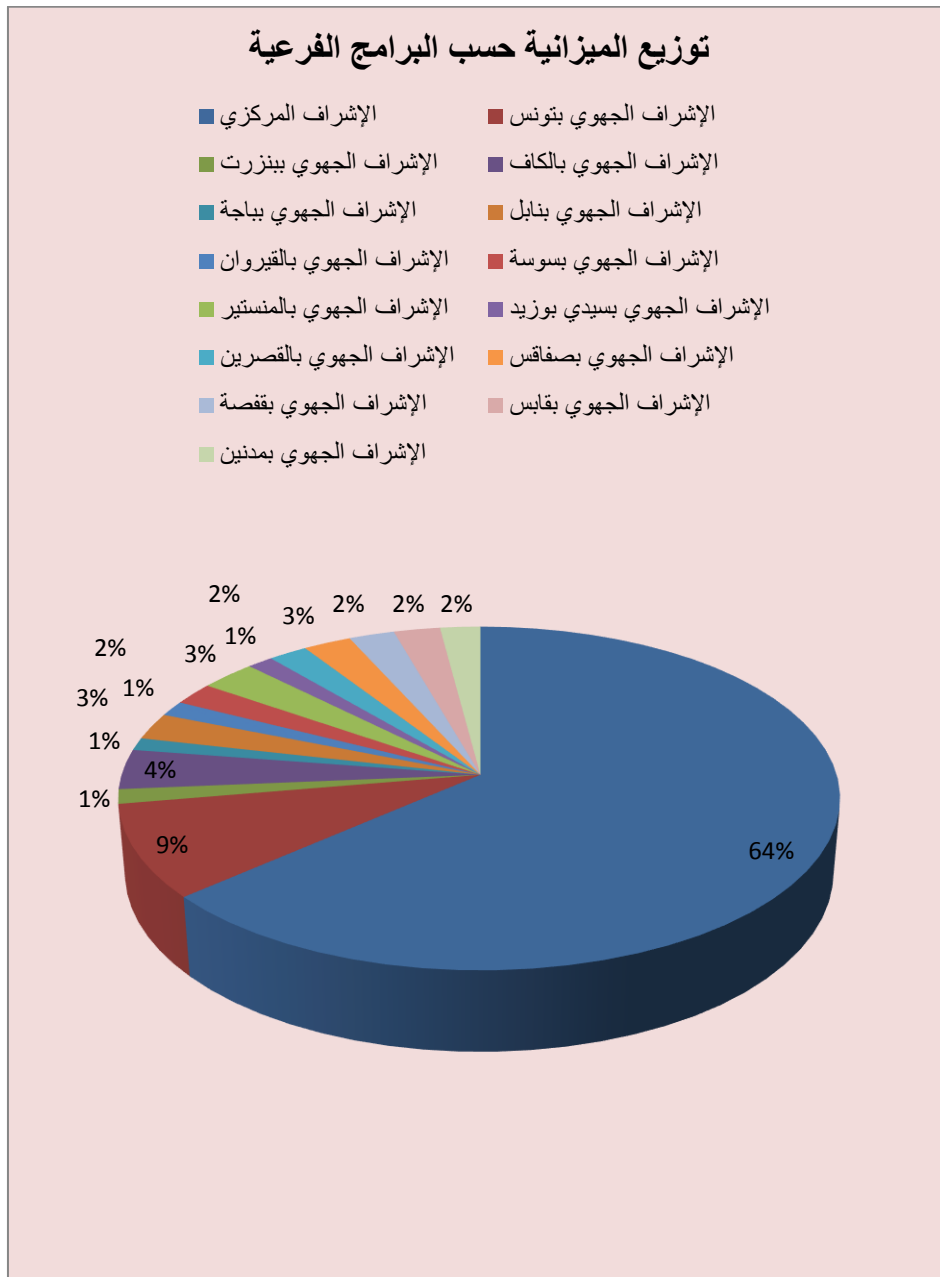
بحساب الألف دينار

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)					
%10,7	15992	164842	148850		تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	الإشراف المركزي
%16,1	5885	42338	36453		إدارة وتطوير مرفق العدالة	
%11,8	207180	185303	185303		مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
%10,5	2714	28564	25850		تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	الإشراف الجهوي بتونس
%10,3	413	4428	4015			الإشراف الجهوي ببنزرت
%10,3	1139	12207	11068			الإشراف الجهوي بالكاف
%10,5	366	3846	3480			الإشراف الجهوي بباجة
%9,4	701	8181	7480			الإشراف الجهوي بنابل
%10,5	447	4692	4245			الإشراف الجهوي بالقصوران
%10,5	663	6946	6283			الإشراف الجهوي بسوسة
%10,5	877	9259	8382			الإشراف الجهوي بالمنستير
%10,6	414	4312	3898			الإشراف الجهوي بسيدي بوزيد
%10,5	619	6506	5887			الإشراف الجهوي بالقصرين
%10,6	762	7972	7210			الإشراف الجهوي بصفاقس
%10,7	730	7575	6845			الإشراف الجهوي بقفصة
%10,7	744	7704	6960			الإشراف الجهوي بقابس
%10,6	641	6686	6045			الإشراف الجهوي بمدنين
%10,4	11231	118879	107648			مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة
%11,3	33107	326058	292951		مجموع البرنامج	

في إطار التنزيل العملي لبرنامج العدل خلال سنة 2020 تم تقسيم البرنامج إلى مجموعة من الأنشطة وتوزيع نفقات البرنامج على مستوى البرامج الفرعية والوحدات العملية التي يعهد إليها الإنجاز الفعلي للأنشطة، حيث تم تقسيم الإعتمادات على النحو التالي:

- ✓ البرنامج الفرعي المركزي: 207,180 م.د يمثل نسبة 64% من جملة البرنامج.
- ✓ 14 برنامج فرعي جهوي : 118,879 م.د يمثل نسبة 36% من جملة البرنامج.

رسم بياني عدد 3:



3.2- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج العدل:

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)

برنامج العدل التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق. م 2019		إنجازات		النفقات
2022	2021	2020	التبويب الجديد	التبويب القديم	2018	2017	
326 609	303 075	280 835	248 345	248 345	215 768	190 499	التأجير العمومي
10 500	10 000	10 679	10 386	10 386	9 837	9 941	وسائل المصالح
4 045	4 045	5 545	5 523	5 523	4 542	5 302	التدخل العمومي
31 000	30 000	29 000	28 697	28 697	29 603	22 002	نفقات الإستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
372 154	347 120	326 059	292 951	292 951	259 749	227 744	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
372 264	347 230	326 157	293 049	293 049	259 847	227 842	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بخصوص تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) اقترحت مصالح وزارة

المالية نسبة زيادة سنوية في حدود 7 % خلال سنوات 2021-2022 وهي نسبة ضعيفة

يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار الاحداثات الجديدة المبرمجة بالإضافة

إلى ارتفاع حجم العمل وبرمجة العديد من المشاريع الجديدة مثل بناء مقر جديد للمحكمة

الابتدائية بتونس. مع العلم وأن مصالحنا طلبت نسبة زيادة سنوية في حدود 12 % للإيفاء

بتعهداتنا.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج
العدل

بطاقة المؤشر: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصولة في نفس السنة

1. رمز المؤشر: 1-1-1
2. تسمية المؤشر: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصولة في نفس السنة
3. تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2019.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف الجهوي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التقليل في آجال الخدمات القضائية
4. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر طاقة المحاكم العدلية في البت في القضايا المنشورة لديها
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: جهوي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: القضايا المفصولة خلال السنة/ (عدد القضايا المتبقية من السنة الفارطة + عدد القضايا الواردة خلال السنة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية %.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية+ التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 67% سنة 2022 من البرنامج
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

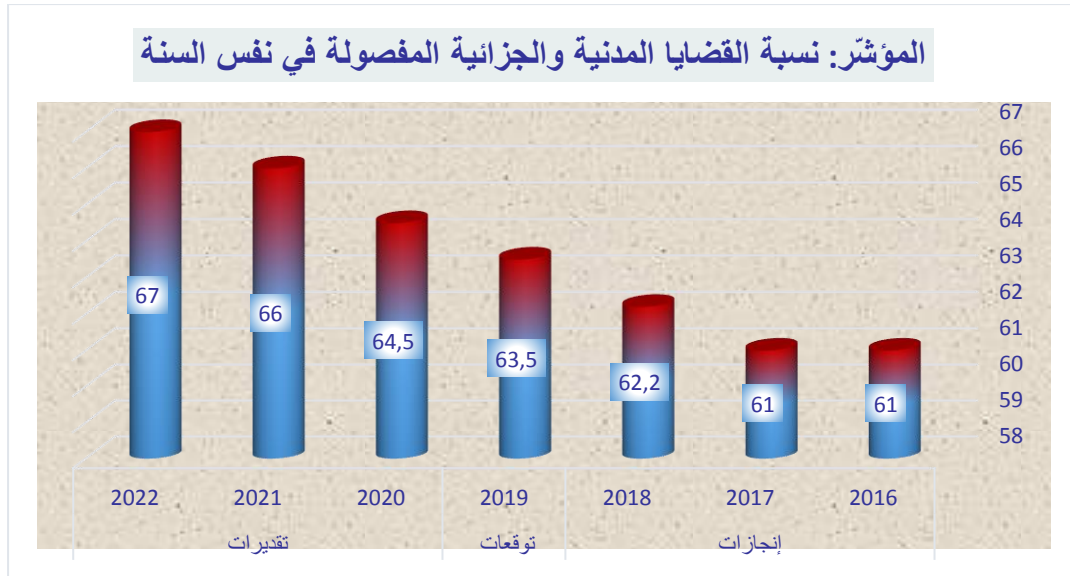
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف المؤشر: نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصولة في نفس السنة
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
67	66	64.5	63.5	62.2	61	61	%	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المنشورة في نفس السنة شبه استقرار خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2017 في حين سجلت سنة 2018 تطورا طفيفا تجاوز 1.2 % ومن المنتظر أن تشهد السنوات الموالية تطورا ملحوظا قد يصل إلى 67 % خلال سنة 2022.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
127392	- تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	- تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة - الاستعانة بلوحة القيادة للتسيق بخصوص حسن توزيع الإطار القضائي والإداري بين المحاكم حسب النشاط	64,5%	67%	67%	نسبة القضايا المدنية والجزائية المفصلة في نفس السنة
110772	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (دوائر الاستئناف)	- تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها				
2500	- إدارة وتطوير مرفق العدالة					

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العدّ اليدوي في أغلب الإجراءات بالمحاكم
- ✓ نقص في الإطار القضائي
- ✓ نقص في الإطار الإداري بالمحاكم في سلك الكتابة

بطاقة المؤشر: نسبة القضايا العقارية المفصولة في نفس السنة

1. رمز المؤشر: 2-1-1
2. تسمية المؤشر: نسبة القضايا العقارية المفصولة في نفس السنة
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة.

أ. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف الجهوي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التقليل في آجال الخدمات القضائية
8. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر طاقة المحاكم العقارية في البت في القضايا المنشورة لديها
4. نوع المؤشر: نتائج.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
6. التفريعات حسب البرامج الفرعي: جهوي

ب. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: القضايا المفصولة خلال السنة/ (عدد القضايا المتبقية من السنة الفارطة + عدد القضايا الواردة خلال السنة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية + التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95 % سنة 2022 من البرنامج
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 95
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتوقعات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف المؤشر: نسبة القضايا العقارية المفصولة في نفس السنة
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
95	90	85	75	60			%	

2. تحليل النتائج وتوقعات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يقع الاعتماد على جملة الملفات المفصولة خلال السنة القضائية المعنية بالمقارنة مع جملة الملفات المنشورة خلال نفس السنة وهو ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار تطور نسبة الملفات المجهزة للنشر خلال نفس السنة القضائية تبعا لخصوصية الملفات المنشورة لدى المحكمة العقارية التي يتطلب تجهيزها وتهيئتها لنشر أعمال وإمكانات خاصة لاندراجها ضمن برامج وطنية لا تتوقف على إرادة الأطراف.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
16124	- تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة (العقارية وفروعها)	✓ تدعيم الإطار البشري للمحكمة العقارية وفروعها حسب حجم العمل	%85	29000 ملف مفصول	%95	نسبة القضايا العقارية المفصلة في نفس السنة
11034	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (العقارية وفروعها)	✓ تحسن ظروف العمل بالمقرات وتوفير وسائل العمل الضرورية - إحداث فروع عقارية جديدة حسب حجم العمل				

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص الإطار القضائي
- نقص الإطار الإداري
- نقص وتآكل وسائل النقل الضرورية لتهيئة الملفات للنشر ثم الفصل.
- ضرورة إلحاق أعوان ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري مما يمكن المحكمة من إتمام أعمالها.

بطاقة المؤشر: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتابة المحاكم

1. رمز المؤشر: 1-2-1
2. تسمية المؤشر: نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتابة المحاكم
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة القضائية)

أ. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة الخدمات القضائية
4. تعريف المؤشر: الرفع من كفاءة القضاة وكتابة المحاكم بغاية تطوير جودة الخدمات القضائية عن طريق ضمان الحق في التكوين والرفع من جودته وتمكين المعهد من الإمكانيات البشرية واللوجستية الضرورية.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية: وطني.

ب. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: احتساب العدد المسند لنسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة والكتابة /20
2. وحدة المؤشر: ملاحظة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات تقييم جودة ومعاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية – بطاقات تقييم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات التقييم
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: ملاحظة حسن جدا بمعدل 20/18 سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المعهد الأعلى للقضاء

iii. قراءة في نتائج المؤشر:

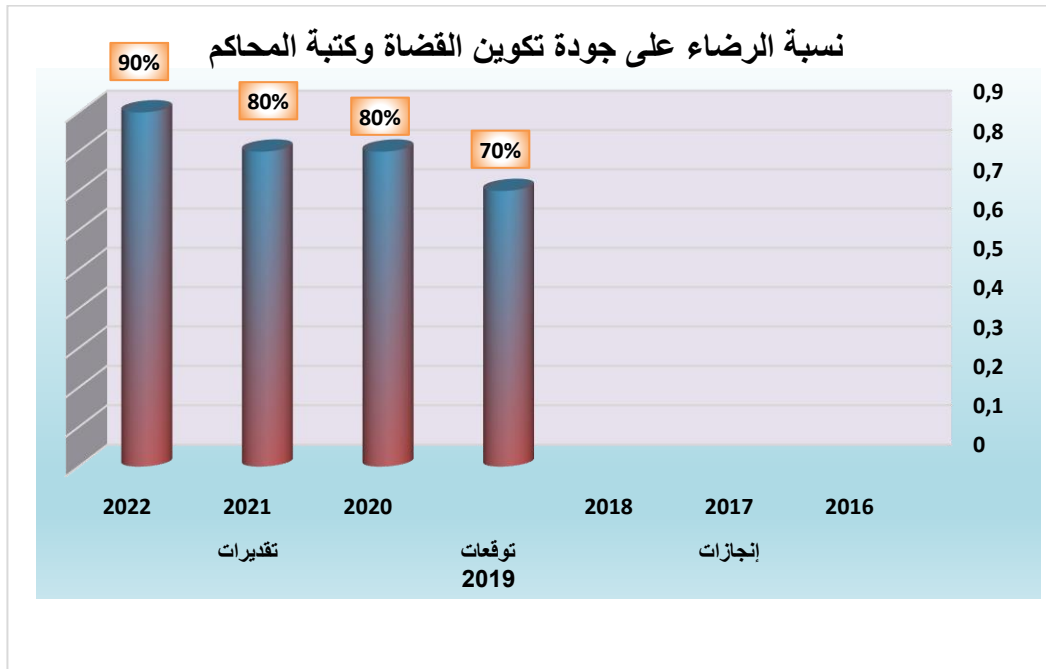
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتوقعات الخاصة بالمؤشر:

توقعات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
حسن جدا 20/18 90%	حسن 20/16 80%	حسن 20/16 80%	قريب من الحسن 20/14 70%				ملاحظة %	نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتابة المحاكم

2. تحليل النتائج وتوقعات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سيتم لانطلاق في هذه التجربة الجديدة بداية من السنة المالية 2020

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
6224	إدارة وتطوير مرفق العدالة (المعهد الأعلى للقضاء)	- تنفيذ النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة - توفير الإطار البشري للمعهد الأعلى للقضاء - توسيع المقر وتجهيزه بالمعدات اللازمة	80%		90%	نسبة الرضاء على جودة تكوين القضاة وكتابة المحاكم

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- الحاجة إلى تطوير النصوص المنظمة للتكوين بالمعهد بما يسمح بإحداث أصناف جديدة للتكوين خاصة بأعوان سلك كتابات المحاكم كإحداث مراحل تكوين أساسي وإمكانية تنظيم دورات تكوين لدعم الكفاءات.
- جعل التكوين المستمر إلزامي طيلة المسار المهني للقضاة وكتابة المحاكم
- إحداث نظام تحفيزي للمشاركة والانتماع بالدورات التكوينية للقضاة وأعوان سلك كتابات المحاكم كربط ذلك بمسارهم المهني
- تقريب التكوين من المستفيدين عبر الحرص على دعم تنظيمه على مستوى جهوي (دوائر محاكم الاستئناف)
- تطوير التنظيم الهيكلي للمعهد (يتكون حاليا من مدير عام ومن مدير دراسات ومن مدير التكوين المستمر ومن كاتب عام ومن رئيس مصلحة فقط) بما يمكنه من الإمكانات البشرية الضرورية لتطوير التكوين وتعصيره وتعميمه على جميع المعنيين.
- الحاجة إلى دعم الموارد البشرية للمعهد (قضاة، إداريين، فنيين وعملة..) التي لا تفي حاليا بالمطلوب.
- الحاجة إلى تطوير طاقة استيعاب المعهد بإنجاز التوسعة الضرورية.
- الحاجة إلى تجهيزات تقنية تمكن من إجراء تكوين مستمر عن بعد.
- توفير فضاء إقامة تابع للمعهد لتشجيع القضاة والكتابة من داخل الجمهورية على الانتفاع ببرامج التكوين بالمعهد.

بطاقة المؤشر: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين

1. رمز المؤشر: 1-2-2.
2. تسمية المؤشر: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة الدراسية)

ا- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة الخدمات القضائية
4. تعريف المؤشر: التركيز على التكوين التطبيقي للمحامين الدارسين من خلال مواد التدريس ذات العلاقة بالمهنة مع دعم الزيارات الميدانية والعمل على التكتيف منها خلال فترة التكوين (سنة أولى + سنة ثانية) وهو ما يستوجب تدعيم القدرات اللوجيستية والمادية والبشرية للمعهد لتحقيق الهدف.
5. نوع المؤشر: منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة ونجاعة
7. التفرعات: وطني

ا. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة الرضاء على جودة تكوين المحامين
2. وحدة المؤشر: ملاحظة او عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات تقييم جودة ومعاينات ميدانية
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية – بطاقات تقييم، استمارات وجذاذات متابعة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات التقييم واستمارات
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: حسن جدًا 20/18 (90%) خلال 2022
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المعهد الأعلى للمحاماة.

١١. قراءة في نتائج المؤشر:

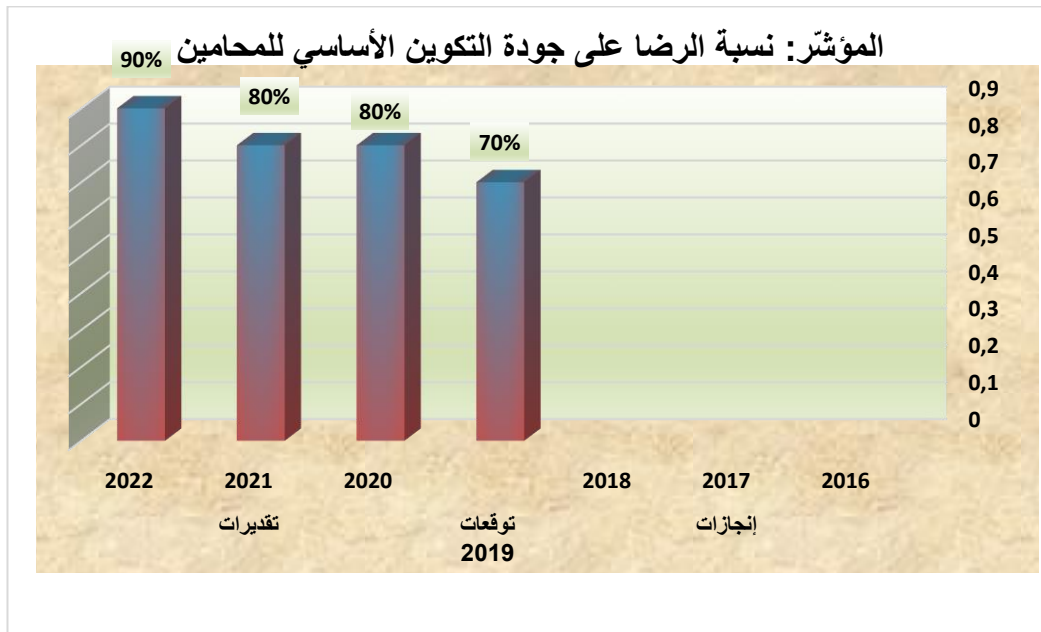
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
حسن جدا 20/18 90%	حسن 20/16 80%	حسن 20/16 80%	قريب من حسن 20/14 70%				ملاحظة %	المؤشر: نسبة الرضاء على جودة التكوين الأساسي للمحامين

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سيتم الإنطلاق في هذه التجربة الجديدة بداية من السنة المالية 2020

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
619	- إدارة وتطوير مرفق العدالة (معهد المحاماة)	- تنقيح النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة. - توفير الإطار البشري للمعهد الأعلى للمحاماة. - توفير التجهيزات والمعدات اللازمة لحسن سير العمل.	=20/16 %80		بلوغ نسبة رضا على جودة التكوين الأساسي للمحامين بملاحظة حسن جدا 20/18 (90%)	نسبة الرضا على جودة التكوين الأساسي للمحامين

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر بناية خاصة بالمعهد تليق بالمحامين الدارسين
- مراجعة النصوص المنظمة للتكوين بالمعهد خاصة الإدارية منها لمزيد الانفتاح على تجارب المؤسسات الشبيهة بالخارج ودعم إمكانية تنظيم دورات تكوين الكفاءات.
- العمل على جعل تكوين المكونين إلزاميا
- إحداث نظام تحفيزي للمشاركة والانتفاع بالدورات التكوينية بما من شأنه خدمة المسار المهني

بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمة

1. رمز المؤشر: 1-2-3
2. تسمية المؤشر: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمة.
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر (افتتاح السنة القضائية)

أ. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة الخدمات القضائية
4. تعريف المؤشر: تحسين نسق رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية: وطني وجهوي

ب. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمة/العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة) X 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية + معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية - مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5% كل سنة من البرنامج (70% سنة 2022)
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

ج. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
70	65	60	55	49	46	45	%	المؤشر: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمّ في السداسي الأول من سنة 2019 تحقيق نسبة مهمة في رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد القابلة للرقمنة حيث بلغت 55% من مجموع الملفات وذلك لتعزيز المحاكم المعنية بتجهيزات جديدة وتكثيف الدورات التكوينية لفائدة الأعوان المكلفين بالرقمنة. أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

❖ خلال سنوات 2017 و2018 و2019 تم اقتناء تجهيزات ومعدات لفائدة مشروع رقمنة

الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من آلات الطباعة وحواسيب وخازن للمعطيات لكل محكمة "serveurs" و"Onduleurs" و30 ماسحا ضوئيا خاصا برقمنة أصول الأحكام، وآلاتي ماسح ضوئي لرقمنة دفاتر عدول الإشهاد وتركيزهما بالمحكمة الابتدائية بنابل وسيدي بوزيد، وسيارة إدارية معدة لنقل الماسح الضوئي لدفاتر عدول الإشهاد.

❖ أعمال المتابعة والرقابة من قبل الفريق الفني المركزي:

نفذ أعضاء الفريق الفني المركزي لـ 24 زيارة ميدانية بالمحاكم المعنية بالقسط الثاني والثالث من المشروع لمراقبة الأعمال المنجزة من قبل الشركة المتعهدة بالمشروع.

- تم إعادة توزيع عدد 05 آلات ماسح ضوئي خاص برقمنة دفاتر عدول الإشهاد من جملة و آلات سبق اقتناؤها في إطار القسط الأول من المشروع لاستغلالها بالمحاكم الابتدائية التابعة للقسط الثاني والثالث من المشروع.

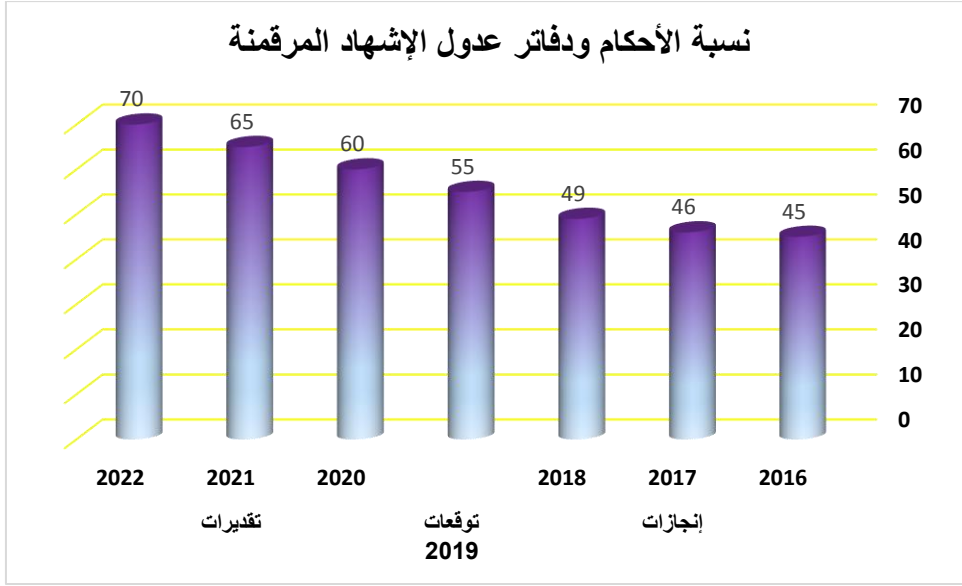
- تركيز منظومة التصرف الإلكتروني للوثائق GED بمحكمة الاستئناف بقابس ومحكمة الاستئناف بمدنين والمحاكم الابتدائية بقابس ومدنين وقبلي وتطاوين.

❖ التكوين:

- تكوين حوالي 400 من أعوان المحاكم (اختصاص أرشيف وإعلامية وكتابة محكمة) المديرين والمستغلين لمنظومة التصرف الإلكتروني في الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف بالوطن القبلي والوسط والجنوب وعددها 24 محكمة.

تكوين أعضاء الفرقة المتنقلة (Brigade Mobile) لتأمين نقل وتحويل الماسح الضوئي الخاص بدفاتر عدول الإشهاد.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
1000	إدارة وتطوير مرفق العدالة (خدمات إعلامية)	-تركيز خلايا لرقمنة الوثائق بالمحاكم -إدراج وظيفة الرقمنة بجدول توزيع العمل -برمجة اقتناء المعدات اللازمة للرقمنة على مراحل بمختلف المحاكم -تحفيز الأعوان المكلفين بالرقمنة.	رقمنة 60 % من حجم الرصيد الوثائقي القابل للرقمنة		70%	نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-عدم تفرغ الأعوان المكلفين بالرقمنة.
-تعدد الأعطاب الفنية ببعض أجهزة الرقمنة والتأخر في رفع هذه الأعطاب في أكثر الأحيان للنقص في الموارد البشرية المختصة في ذلك.

بطاقة المؤشر: نسبة المحاكم المؤمنة

1. رمز المؤشر: 1-3-1
2. تسمية المؤشر: نسبة المحاكم المؤمنة.
3. تاريخ تحيين المؤشر: جوان من كل سنة،

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها
4. تعريف المؤشر: حماية المحاكم يشمل ثلاثة عناصر: (1) حماية الأبواب والنوافذ والأسيجة بالحديد المطروق أو بالأسلاك الشائكة، (2) تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة، (3) تأمين حراسة المحاكم عن طريق أعوان مختصين وتهيئة الفضاءات الخاصة بالحراسة.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: وطني وجهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد عناصر الحماية المتوفرة لكل المحاكم x 100
مجموع المحاكم x 3
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية + معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية - مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للإعلامية + إدارة البناءات + إدارة الموارد البشرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 68.60 % خلال سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بأمن المحاكم.

III. قراءة فى نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
68.60	66.40	63.70	61.50	46.06	37.2	35.88	%	المؤشر: نسبة المحاكم المؤمنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعتمد المؤشر على ثلاثة عناصر:

✓ العنصر الأول: حماية الأبواب والنوافذ والأسيجة بالحديد المطروق أو بالأسلاك الشائكة

✓ العنصر الثانى: تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة.

✓ العنصر الثالث: تأمين حراسة المقرات والمحاكم عن طريق أعوان مختصين وتهيئة الفضاءات الخاصة بالحراسة.

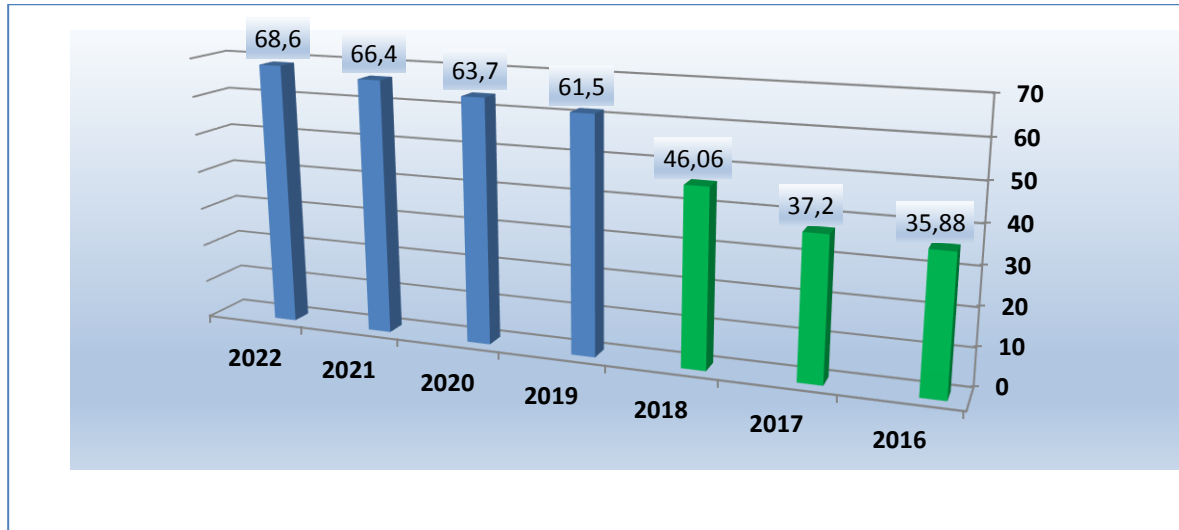
وتتم طريقة احتساب المؤشر كالتالى:

مجموع عدد عناصر الحماية المتوفرة لكل المحاكم * 100

مجموع المحاكم * 3

نسبة المؤشر %				مجموع العناصر				المحاكم
2022	2021	2020	2019	2022	2021	2020	2019	
94,40	92,20	88,90	86,70	85	83	80	68	ابتدائية
100	91,10	86,70	82,20	45	41	39	37	استئناف
48,80	48,80	46,90	43,80	126	126	122	113	ناحية
33,40	33,40	33,40	33,40	20	20	20	20	عقارية
68,60	66,40	63,70	61,50	271	267	261	238	المجموع

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
2500	- إدارة وتطوير مرفق العدالة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تهيئة الفضاءات المخصصة لأعوان الحراسة. ✓ حماية المحاكم بالحديد المطروق ✓ تجهيز المحاكم بمعدات المراقبة 	63,70%	%68.60	تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتوفير الحماية اللازمة وتأمينها	نسبة المحاكم المؤمنة

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

قد تكون إنجازات المؤشر للسنوات القادمة أقل من التوقعات والتقديرات المبرمجة وذلك للبطء الحاصل في إبرام الصفقات لاقتناء تجهيزات المراقبة (عنصر عدد 2) وفي انتدابات أعوان مختصين (عنصر عدد 3).

بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة لكل موظف

1. رمز المؤشر: 1-3-2
2. تسمية المؤشر: المساحة المخصصة لكل موظف
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سنة إدارية

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها
4. تعريف المؤشر: حسن توزيع الإطار البشري بين المحاكم مع تطور حجم العمل
5. نوع المؤشر: نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: وطني.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (المساحة العامة للمكاتب + شبائيك الاستقبال) / مجموع عدد الأعوان
2. وحدة المؤشر: م².
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية + معاينات ميدانية + رفع هندسي لعينة من المحاكم من مختلف الدرجات.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية - معاينات ميدانية + رفع هندسي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة + إدارة البناءات + إدارة الموارد البشرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة إدارية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 17,44 م² خلال 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة البناءات.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

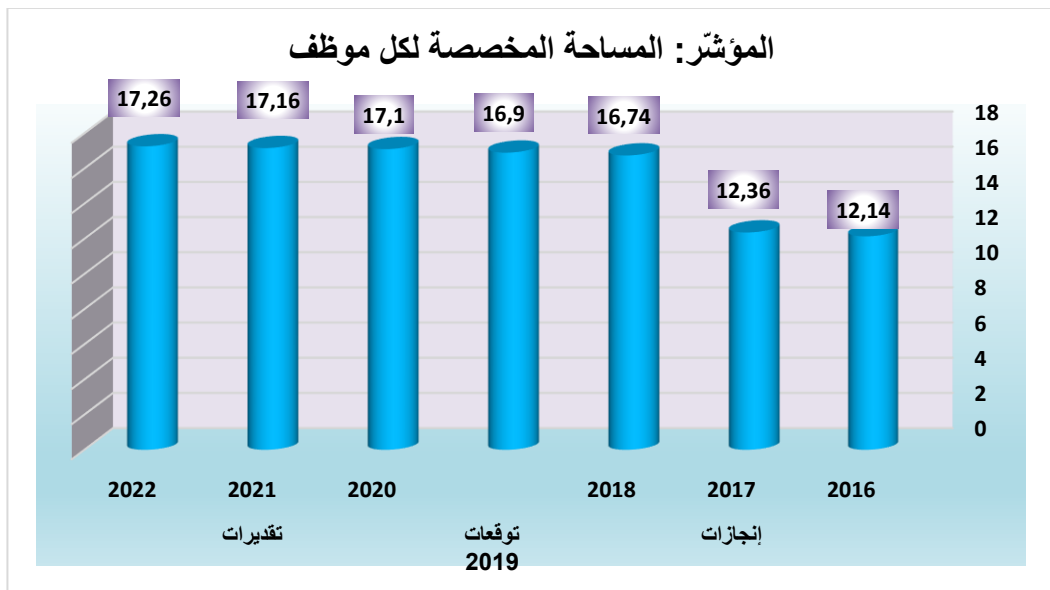
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
17.44	17.29	17.21	17.01	16.74	12.36	12.14	م2	المؤشر: المساحة المخصصة لكل موظف
20.8	20.71	20.71	20.71	20.54	16.07		م2	محاكم الاستئناف
14.01	13.90	13.8	13.43	13.02	10.18		م2	المحاكم الابتدائية
17.50	17.24	17.13	16.89	16.65	10.81		م2	محاكم الناحية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تبعاً للمؤشرات المنصوص عليها أعلاه سيتم التركيز على المحاكم الابتدائية من حيث التوسعات والبناءات الجديدة وذلك للترفيف في نسبة المؤشر لهذه النوعية من المحاكم لضمان حسن أداء الخدمات وتوفير المساحات اللازمة لمختلف فئات مستغليها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر:
246880	- إدارة وتطوير مرفق العدالة	- توسعة المقرات الموجودة. - بناء مقرات جديدة (تهيئات، دراسات، أشغال) - كراء مقرات جديدة.	17.21 م2		17.44 م2	المؤشر: المساحة المخصص لكل موظف.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

أهم النقائص تتمثل في:

- ✚ تعطل بعض المشاريع على المستوى الجهوي
- ✚ عدم توفر الاعتمادات الكافية لإنجاز المشاريع
- ✚ عدم التقيد بالآجال المحددة لتسليم المشاريع

بطاقة المؤشر: عدد القضايا المفصولة لكل قاضي في المادة الجزائية أطفال

1. رمز المؤشر: 1-4-1
2. تسمية المؤشر: عدد القضايا المفصولة لكل قاضي لدى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في مادة جزائي الأطفال
3. تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2019

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: جعل العدالة في متناول المرأة والطفل
4. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر معدل القضايا المفصولة من طرف كل قاضي في مادة جزائي الأطفال
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية: وطني.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد القضايا الجزائية المفصولة في المادة الجزائية أطفال خلال السنة/ (عدد قضاة محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية المكلفون بفصل القضايا الجزائية أطفال خلال السنة).
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 45 خلال سنة 2022.
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

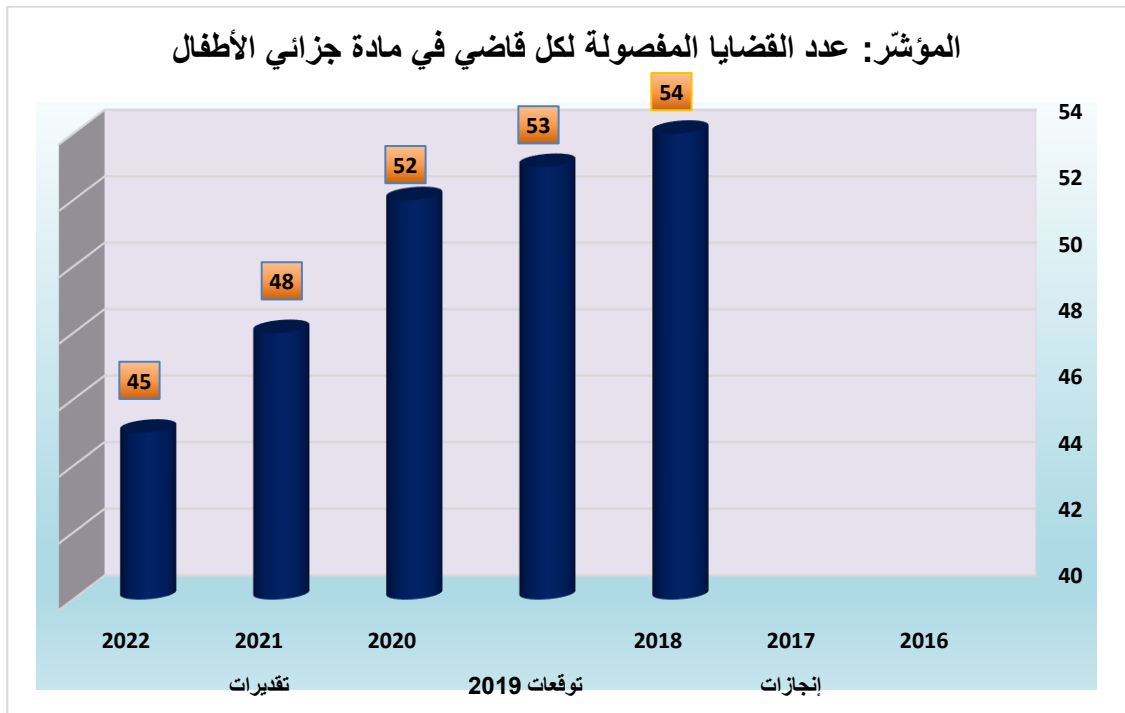
III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف المؤشر: عدد القضايا المفصلة لكل قاضي في مادة جزائي الأطفال
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
45	48	52	53	54			عدد	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر:
2400	- تأجير القضاة والإشراف على المهنة ذات العلاقة	- تهيئة فضاءات بالمحاكم خاصة بقضايا الأسرة (العنف ضد المرأة-قضايا الأطفال) - توفير الإطار البشري المختص	52		45	عدد القضايا المفصولة لكل قاضي في المادة الجزائية أطفال

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

عدم توفر العدد الكافي من القضاة المختصين في هذا المجال.

برنامج السجون والإصلاح

برنامج السجون والإصلاح

يرأس البرنامج مدير المصالح المشتركة: المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الأول السيد عادل الطرابلسي منذ جوان 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

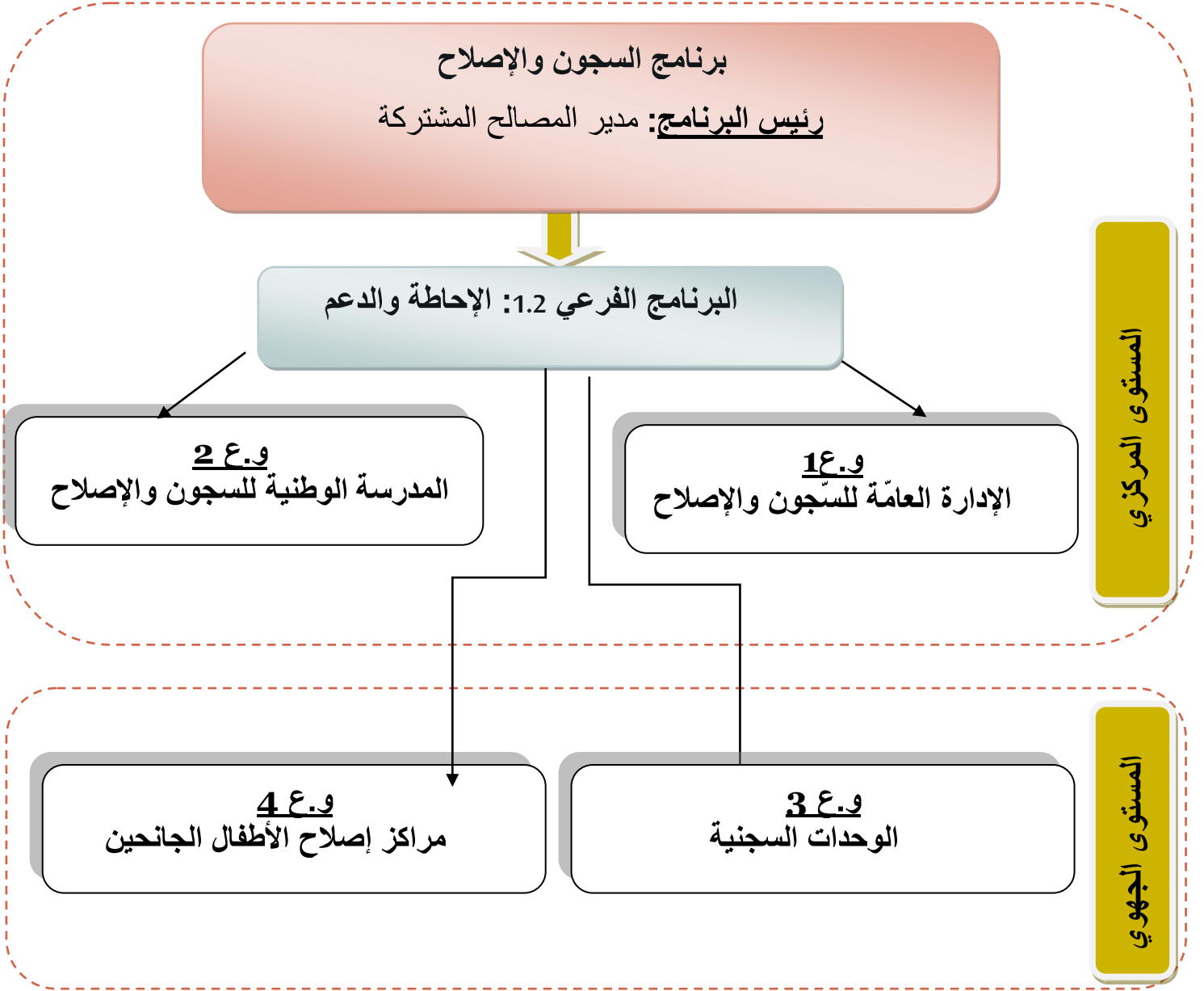
1.1 خارطة البرنامج:



2.1 التنزيل العملي للبرنامج:

تم ضبط خارطة البرنامج وإلحاق كل الهياكل المدرجة على مستوى الهيكل التنظيمي ضمن البرنامج، وينبثق عن الوظائف الرئيسية للبرنامج مبدئياً برنامج فرعي واحد "والإحاطة والدعم"، ويمثل هذا البرنامج الفرعي المستوى العملي الأول لتفويض المسؤولية. وعلى

إثر ذلك يتمّ تنزيل أداء البرنامج على مستوى الوحدات العملية المنضوية ضمنها والمكلفة بتجسيد المسؤوليات المنبثقة عن البرنامج الفرعي وسيعهد لها التنفيذ المباشر للأنشطة الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة للبرنامج.



1.3 استراتيجية البرنامج:

تولي الإدارة العامة للسجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء

العقوبة المسلطة عليه وذلك في إطار الاحترام المتبادل وتطبيق القوانين، وهي عوامل تساهم في تأمين حسن التصرف في السجن من خلال المتابعة الدائمة والعملية.

ويشتمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح على إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقاً للمعايير الدولية. وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية.

كما أن تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع عملية تمرّ أساساً عبر التكوين والتشغيل وهي أهم حلقة في الاستراتيجيات العامة لبرنامج السجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

هذا ويشمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح كذلك تحسين ظروف عمل الأعدان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجساً وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب.

وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وقد ارتكزت رؤية السجون والإصلاح على خمسة محاور أساسية تتمثل كالتالي:

- ✓ تحسين ظروف إقامة المودعين.
- ✓ تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم.
- ✓ الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإعادة إدماجهم

- ✓ تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم
- ✓ السعي إلى تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

في إطار مزيد تحسين جودة وفعالية برنامج السجون والإصلاح واعتمادا على جلسات العمل الاستشارية مع الخبراء الفرنسيين تم اقتراح إدخال بعض التعديلات على برنامج السجون والإصلاح لتصبح الأهداف الإستراتيجية كما يلي:

✓ الهدف 01: ملائمة طاقة إستعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين.

✓ الهدف 02: تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم.

✓ الهدف 03: تحسين ظروف عمل الأعوان بالمؤسسات السجنية والإصلاحية وتأمينها.

جدول عدد 10: حوصلة عامة للأهداف والمؤشرات

تقديرات 2020	2019	إنجازات 2018	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
3,6	3,2	2,94	م ²	1.1.2: المساحة المخصصة لكل مودع	1- ملائمة طاقة إستعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين
18	14	11,63	%	1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي	2- تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم
50	42	38,03	%	2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدمتى	
18	13	9.6	%	3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	
50	40	28,94	%	1.3.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	3 - تحسين ظروف عمل الأعوان بالمؤسسات السجنية والإصلاحية وتأمينها
70	60	38,49	%	2.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.	

الهدف 1-2: ملائمة طاقة إستيعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين

تقديم الهدف: رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية فان العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية.

* تعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أي شريحة أو أي فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.

* تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-2

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
ملائمة طاقة إستيعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين								الهدف 1-2
4,3	3.9	3.6	3,2	2,94	1,94	1,54	م ²	المؤشر: 1-1-2

الهدف 2-2: تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم

▪ **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف قصد تدعيم وتطوير برامج تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الدورة الاقتصادية للبلاد والتقليص من ظاهرة العود بالإضافة لتحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان. فالإدارة العامة للسجون والإصلاح على وعي تام بالدور الهام الذي يقع على عاتقها في مجال الإصلاح والرعاية التي يحتاجها المودعين وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية لفائدتهم، ومما لاشك فيه أنّ برامج تدريب وتأهيل وتشغيل المودعين تلعب دورا رئيسيا في إنجاح هذه السياسة الإصلاحية، فالاهتمام الذي توليه الدولة لشؤون المودعين منذ إيداعهم السجن وحتى ما بعد الإفراج عنهم، يشمل كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي والتشغيل والتدريب على بعض الحرف

والمهن التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن.

ومن البرامج الإصلاحية ذات الأهمية التي توجه للمودعين أثناء إقامتهم بالمؤسسات العقابية والإصلاحية، برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن والتي يتم على إثرها تمكين المودعين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الإدارة العامة للسجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تم إفرادهم ببرامج خاصة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

■ مرجع الهدف: برنامج السجون والإصلاح

■ مببرات اعتماد المؤشرات: دراسة الموجود والسعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانيات المتاحة. ولتحسين مؤشرات هذا الهدف، تم اعتماد أهداف وسيطة تتعلق بتحسين آليات الرقابة الميدانية للمساجين وتحسين إدماج الأطفال المودعين في الوسط الاجتماعي ومؤشرات داخلية لقيس أداء الأهداف هي كالاتي:

✓ عدد الاعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.

✓ نسبة البحوث الاجتماعية الميدانية المنجزة والموجهة للأطفال الجانحين.

وتساهم هذه المؤشرات في تحقيق الهدف الاستراتيجي " تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم " بصفة غير مباشرة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-2

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
الهدف: 2-2 تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم								
22	20	18	14	11.63	8.6	3.6	% المؤشر: 1-2-2	
60	55	50	42	38.03	19.1	26.8	% المؤشر: 2-2-2	
30	24	18	13	9.6			% المؤشر: 3-2-2	

• الهدف 3-2: تحسين ظروف عمل الأعوان في المؤسسات السجنية وتأمينها:

تقديم الهدف: ما انفكت وزارة العدل (الإدارة العامة للسجون والإصلاح) تعمل على إيجاد الحلول للنهوض بالمؤسسة السجنية والإصلاحية والارتقاء بها إلى مستوى يسمح بتحسين ظروف عمل إطارات وأعوان السجون والإصلاح وذلك لجعل الوحدات السجنية والإصلاحية مؤسسات تضطلع بمهامها في ظروف طيبة، وتولي مؤسسة السجون والإصلاح العناية اللازمة والمتابعة الدائمة للإطارات والأعوان الراجعين لها بالنظر لتطوير المردودية المهنية من جهة وتحسين ظروف العمل بهدف تحقيق أهداف المؤسسة.

وترتكز عملية تطوير المردودية وتحسين الأداء بالأساس على تكوين الإطارات والأعوان لإكسابهم المعارف والمهارات وتحسينها عن طريق التكوين المستمر وهو ما من شأنه أن ينشأ مؤسسة تستمد قوتها من العنصر البشري القادر على الأداء المتميز والإبداع والابتكار وهو ما يترسخ بتوفير ظروف عمل طيبة خاصة بتهيئة الفضاءات وتوفير التجهيزات والمعدات المتطورة والضرورية دون التغافل عن تدعيم الإحاطة الاجتماعية والصحية لفائدتهم.

هذا وفي ظل تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإن دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة"

وتم اختيار هذا الهدف قصد توفير ظروف العمل الملائمة للأعوان لأداء مهامهم على أحسن وجه وكذلك دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية.

- **مرجع الهدف:** برنامج السجون والإصلاح

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** دراسة الموجود والسعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانيات المتاحة.

- الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-3

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
تحسين ظروف عمل الأعوان في المؤسسات السجنية وتأمينها								الهدف: 3-2
60	55	50	40	28.94	12.2	10	%	المؤشر: 1-3-2
90	80	70	60	38.49	31.9		%	المؤشر: 2-3-2

2.2 أنشطة البرنامج:

جدول عدد 11: بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج السجون والإصلاح

بحساب ألف دينار

الاعتمادات التقديرية	الأنشطة	التدخلات	تقديرات 2020	المؤشرات	الأهداف
42357	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	- تهيئة وتوسيع السجون والمراكز -بناء السجون والمراكز -توفير العدد الكافي من الإطارات والأعوان -توفير لباس خاص بالمودعين والتخلص من أدبائهم وتسليمها لعائلاتهم باعتبار وأنها تحتل فضاءات هامة داخل الغرف	3,6	المؤشر 1-1-2 المساحة المخصصة لكل سجين	الهدف 1-2 ملاءمة طاقة إستيعاب الوحدات السجنية والإصلاحية مع احتياجات المودعين
224603	تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	-تنظيم دورات تكوين مستمر للمكونين ولرؤساء الورشات حسب مجال تخصصهم. -تنوع الاختصاصات المهنية المواكبة لسوق الشغل من جهة وطبيعة الجهة من ناحية أخرى -تشجيع المساجين على الإقبال للانخراط في البرامج التكوينية والتأهيلية بإحداث لائحة حوافز من بينها التحفيز المادي -مراجعة الشروط والمقاييس المعتمدة في برنامج تأهيل المساجين -فتح المجال أمام الشركات الخاصة للاستعانة باليد العاملة السجنية من خلال تركيز ورشات إنتاج وتكوين		المؤشر 2-2-1 نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي	الهدف 2-2 تحسين ظروف إدماج المودعين
1453	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح (التصرف في التكوين)		18		

		<p>داخل الوحدات السجنية من شأنها تدعيم الاختصاصات المركزة</p> <p>- تهيئة وبناء فضاءات التأهيل والتكوين.</p> <p>- تجهيز الورشات بالمعدات.</p> <p>- توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات وبالمجال الفلاحي</p> <p>- إبرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسات المعنية.</p>			
922	<p>قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح (التصرف في التكوين)</p>	<p>-تحسين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير.</p> <p>-إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين</p> <p>-تهيئة الفضاءات الفلاحية</p>	50	<p>المؤشر 2-2-2 نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى</p>	
19762	<p>تنفيذ سياسة السجون والإصلاح (مراكز إصلاح الأطفال الجانحين)</p>	<p>تحسين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية .</p> <p>-تدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.</p> <p>- ربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال.</p> <p>- تدعيم مساهمة وزارة المرأة والطفولة لإيجاد آليات ومسالك الإدماج</p>	18	<p>المؤشر 2-2-3 نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج</p>	

8897	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح (المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح ببرج الطويل)	-تنظيم تریصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان. -بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطویل	50	المؤشر 2-3-1 نسبة الأعوان المنفَعين بتكوين	الهدف 2-3
12150	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	-تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة ميطل الذبذبات. - تأمين الوحدات السجنية بتركيز الحواجز بالفضاءات الخارجية. -تدعيم وتعميم منظومة المراقبة الفنية بالكاميرا والتحكم في المنافذ عن بعد. -تدعيم القدرات الدفاعية الذاتية (الرمایات العسكرية، تربصات في المجال...) -تركيز منظومة تحديد المواقع بالسيارات لمزيد تأمين المهمات الخارجية. -تركيز منظومة المراقبة بالسوار الإلكتروني	70	المؤشر 2-3-2 نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	تحسين ظروف عمل الأعوان في المؤسسات السجنية وتأمينها

2. نفقات البرنامج:

2.1 ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج السجون والإصلاح خلال سنة 2020 حوالي 371,504 م.د.

مقابل 322,150 م.د خلال سنة 2019 ، أي بزيادة قدرها %15,32 ، وتوزع كما يلي:

جدول عدد 12: ميزانية برنامج السجون والإصلاح حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
19,49%	47 710	292 554	244 844	244 844	211 689	نفقات التأجير
5,56%	2 144	40 700	38 556	38 556	38 143	نفقات التسيير
-54,55%	-1 500	1 250	2 750	2 750	1 084	نفقات التدخلات
2,78%	1 000	37 000	36 000	36 000	40 497	نفقات الإستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
15,32%	49 354	371 504	322 150	322 150	291 413	المجموع

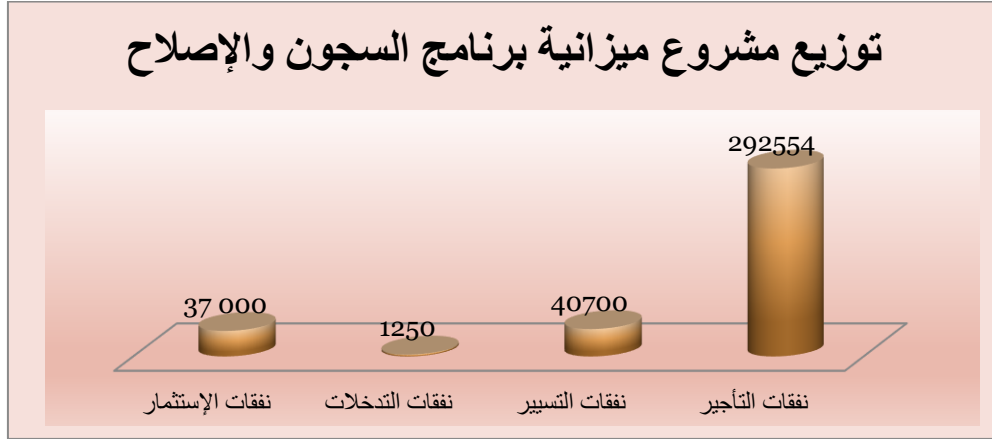
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تمثل نفقات التأجير الجزء الأكبر من البرنامج حيث أن الزيادة في هذا الباب تجاوزت %19,49 وذلك لتغطية وتحيين كلفة الانتدابات الجديدة والزيادة في الأجور و الترقيات الخصوصية. في حين لم تتجاوز الزيادة في نفقات التسيير %5,56 رغم ارتفاع كلفة الأكلة وجل المواد الأساسية مثل الأدوية والماء والكهرباء والوقود....

كما أن نفقات الاستثمار سجلت ارتفاعا طفيفا في حدود %2,7 يصعب بها خلاص المشاريع المتعدد في طور الإنجاز واقتناء معدات خصوصية للسجون والإصلاح.

رسم بياني عدد 4: توزيع مشروع ميزانية برنامج السجون والإصلاح

لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 13:

ميزانية برنامج السجون والإصلاح حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

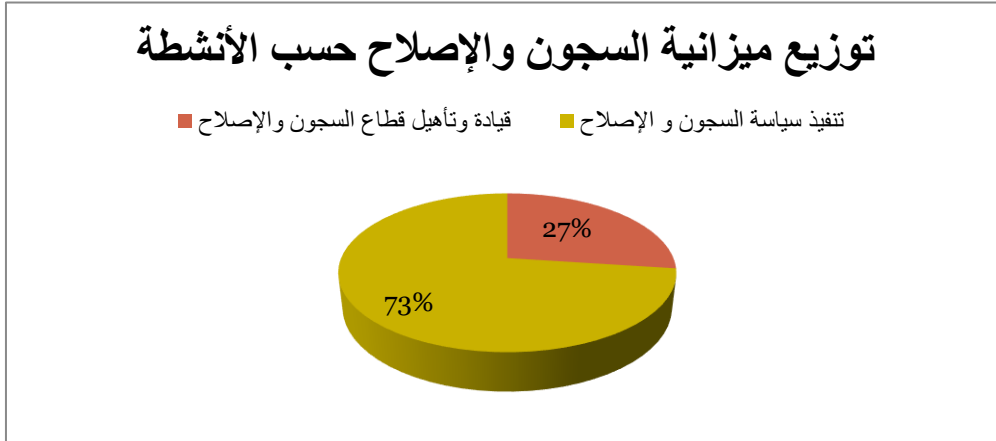
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيانات البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)					
12,4%	10817	98017	87200		قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	الإحاطة والدعم
16,4%	38537	273487	234950		تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	
15,3%	49354	371504	322150			مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة
15,8%	49354	371504	322150			مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

في إطار التنزيل العملي لبرنامج السجون والإصلاح خلال سنة 2020 تم تقسيم البرنامج إلى نشاطين وبرنامج فرعي مركزي وحيد مثلما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد 5



2.2- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج السجون والإصلاح:

جدول عدد 14:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج السجون والإصلاح
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

تقديرات			ق. م 2019		إنجازات		النفقات
2022	2021	2020	التبويب الجديد	التبويب القديم	2018	2017	
324 450	299 317	292 554	244 844	244 844	211 689	192 273	التأجير العمومي
43 000	42 000	40 700	38 556	38 556	38 143	39 302	وسائل المصالح
2 750	2 750	1 250	2 750	2 750	1 084	1 085	التدخل العمومي
38 000	37 500	37 000	36 000	36 000	40 497	41 540	نفقات الاستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
408 200	381 567	371 504	322 150	322 150	291 413	274 199	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
413 900	387 067	376 826	326 650	326 650	295 878	274 199	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

في نطاق تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية بين % 2,8 سنة 2021 و % 6,9 خلال سنة 2022 وهي نسب ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار تعديل كلفة الانتدابات الجديدة والزيادة في الأجور وارتفاع كلفة الأكلة وجل المستلزمات الأساسية بالإضافة إلى برمجة العديد من المشاريع الجديدة مثل بناء مقر سجن باجة وتهيئة وتوسيع السجون والإصلاحيات. مع العلم وأن مصالحنا طلبت نسبة زيادة سنوية في حدود 12 % للإيفاء بتعهداتنا.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج
السجون والإصلاح

بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة لكل سجين

1. رمز المؤشر: 1-1-2
2. تسمية المؤشر: المساحة المخصصة لكل سجين.
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفي كل شهر.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ملائمة طاقة إستيعاب الوحدات السجنية مع احتياجات المودعين.
4. تعريف المؤشر: إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: المساحة الجمالية للفضاءات المخصصة للمساكين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساكين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: المتر مربع / سجين
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: قيس الفضاءات المخصصة للمودعين بمختلف الوحدات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية / * المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 4.3م²
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 4.3 م²
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للسجون والإصلاح

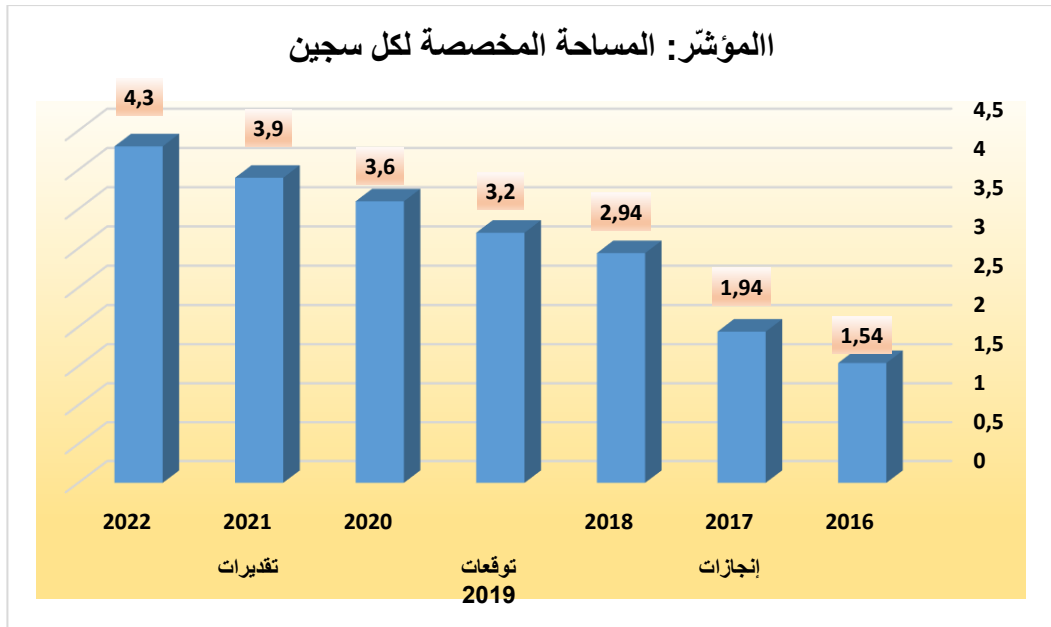
III. قراءة فى نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتوقعات الخاصة بالمؤشر:

توقعات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
4,3	3,9	3,6	3,2	2,94	1,94	1,54	م ²	المساحة المخصصة لكل سجين

2. تحليل النتائج وتوقعات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تهيئة وتوسيع السجون والمراكز.
- مواصلة المشاريع الخاصة ببناء سجون جديدة.
- تفعيل منظومة السوار الإلكتروني.
- تفعيل العقوبات البديلة.

تقديرات الاعتمادات للأشطة لسنة 2020	الأشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
42,357 م.د	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	- تهيئة وتوسيع السجون والمراكز - بناء السجون والمراكز - توفير العدد الكافي من الإطارات والأعوان	3.6	4.3	4.3	المساحة المخصصة لكل مودع.
224,603 م.د	تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	- توفير لباس خاص بالمودعين والتخلص من أدياشهم وتسليمها لعائلاتهم باعتبار وأنها تحتل فضاءات هامة داخل الغرف				

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإعتمادات المرصودة.
- تفاقم ظاهرة الاكتظاظ.
- نقص على مستوى التشريع والقوانين.

بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

1. رمز المؤشر: 1-2-2
2. تسمية المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سنة إدارية

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم.
4. تعريف المؤشر: تكوين المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية لعملية التكوين والمنتفعين بالتكوين.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. / *:..
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 22 خلال سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 22
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الوحدة السجنية

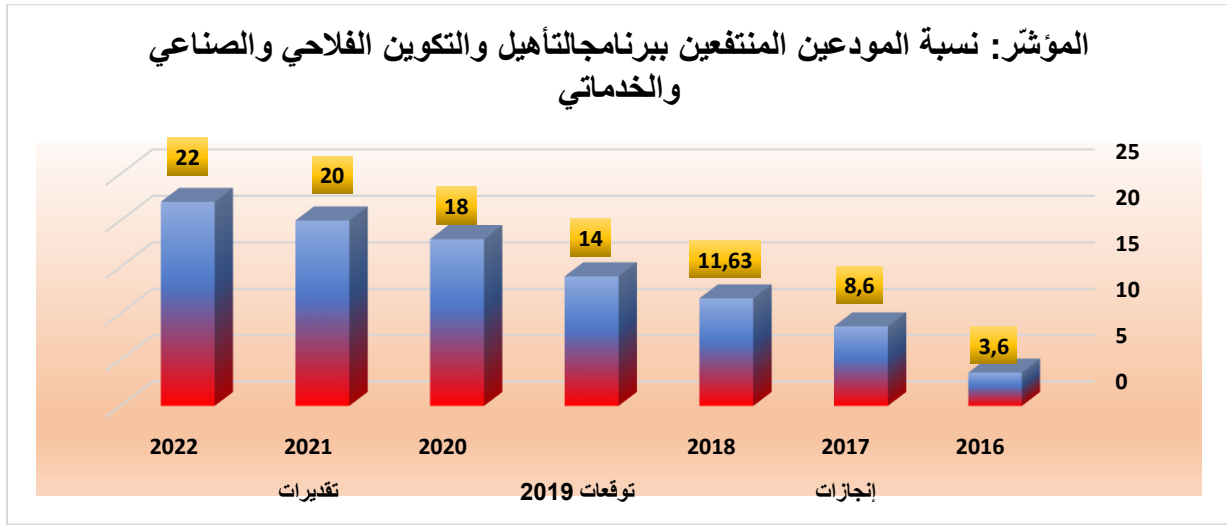
III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
22	20	18	14	11,63	8,6	3,6	%	نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التاهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
1,453 م.د.	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح (التصرف في التكوين)	<p>-تنظيم دورات تكوين مستمر للمكونين ولرؤساء الورشات حسب مجال تخصصهم.</p> <p>-تنوع الاختصاصات المهنية المواكبة لسوق الشغل من جهة وطبيعة الجهة من ناحية أخرى</p> <p>-تشجيع المساجين على الإقبال للانخراط في البرامج التكوينية والتأهيلية بإحداث لائحة حوافز من بينها التحفيز المادي</p> <p>-مراجعة الشروط والمقاييس المعتمدة في برنامج تأهيل المساجين</p> <p>-فتح المجال أمام الشركات الخاصة للاستعانة باليد العاملة السجنية من خلال تركيز ورشات إنتاج وتكوين داخل الوحدات السجنية من شأنها تدعيم الاختصاصات المركزة</p> <p>- تهيئة وبناء فضاءات التأهيل والتكوين.</p> <p>- تجهيز الورشات بالمعدات.</p> <p>- توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات وبالمجال الفلاحي</p> <p>-إبرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسات المعنية.</p>	18	22	22	نسبة المواد المتفقين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسجون ومراكز الإصلاح.
- نقص وضيق وعدم وظيفية بعض الفضاءات لتقديمها.
- ضعف نسب إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التكوين والتأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز وصعوبة على مستوى المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل.
- نقص التربصات والدورات التكوينية للمشرفين والمسيرين لبرامج التكوين والتأهيل.
- عدم تفاعل بعض الوزارات المتداخلة في برنامج التأهيل.

بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

1. رمز المؤشر: 2-2-2
2. تسمية المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : السجون و الإصلاح
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم.
4. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء عدد المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر:
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 60
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الوحدة السجنية

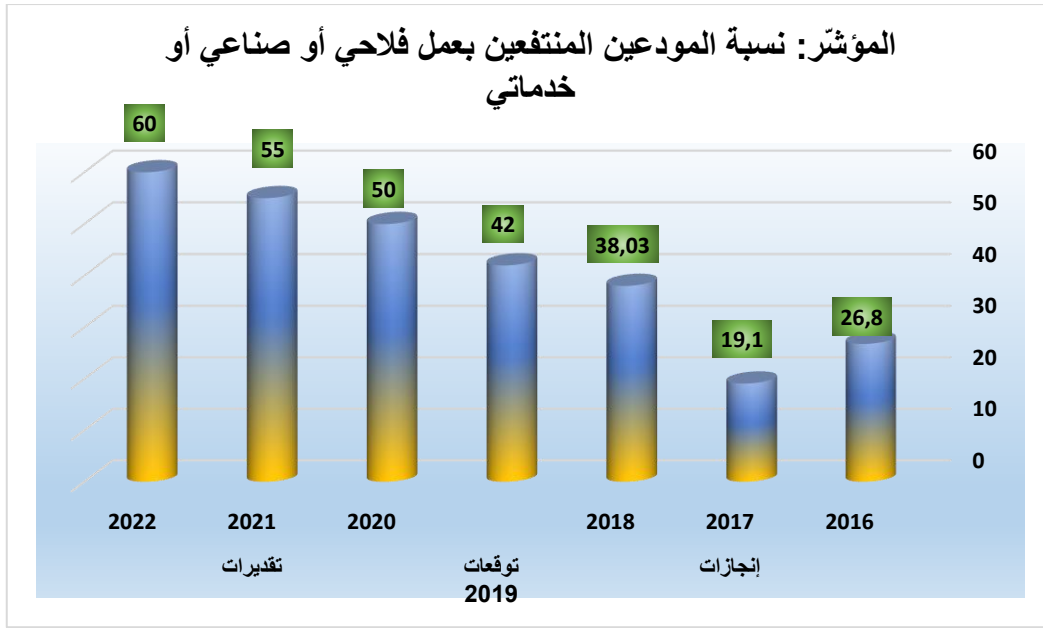
قراءة فى نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
60	55	50	42	38,03	19,1	26,8	%	نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تهيئة منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير.
- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين.
- إحداث ورشات إنتاج بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- تجهيز ورشات الإنتاج بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- استغلال الأراضي والضيعات الفلاحية.
- مراجعة مقاييس تشغيل المساجين بالحضائر الخارجية (خاصة المجال الفلاحي).
- الترفيع في أجرة اليد العاملة السجنية المشغلة (تنقيح القرار الوزاري لسنة 2004).

ملاحظة: يتم احتساب المؤشر حسب معدل كافة المساجين المحكومين بالمؤسسات السجنية في حين أنه لا يتم تشغيل إلا المساجين المحكوميين اللذين تتوفر فيهم شروط معينة (خاصة مدة الحكم المتبقية) طبقاً للأمر الإداري الصادر بتاريخ 2017/03/24 والمتعلق بمقاييس تشغيل المساجين بالحضائر الخارجية.

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة المودعين المنتفعين بخدماتي فلاحي أو صناعي أو خدماتي	60	60	50	-تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير . -إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح (التصرف في التكوين)	0,922 م.د

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الاعتمادات المرصودة خاصة فيما يتعلق ببناء فضاءات التكوين .
- نقص عدد المساجين المشغلين في القطاع الفلاحي.
- عدم تحفيز الأعوان المرافقين للحضائر السجنية في المجال الفلاحي.

بطاقة المؤشر: نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

1. رمز المؤشر: 2-2-3
2. تسمية المؤشر: نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج.
3. تاريخ تحيين المؤشر:

III. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجون و الإصلاح
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم.
4. تعريف المؤشر: الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.

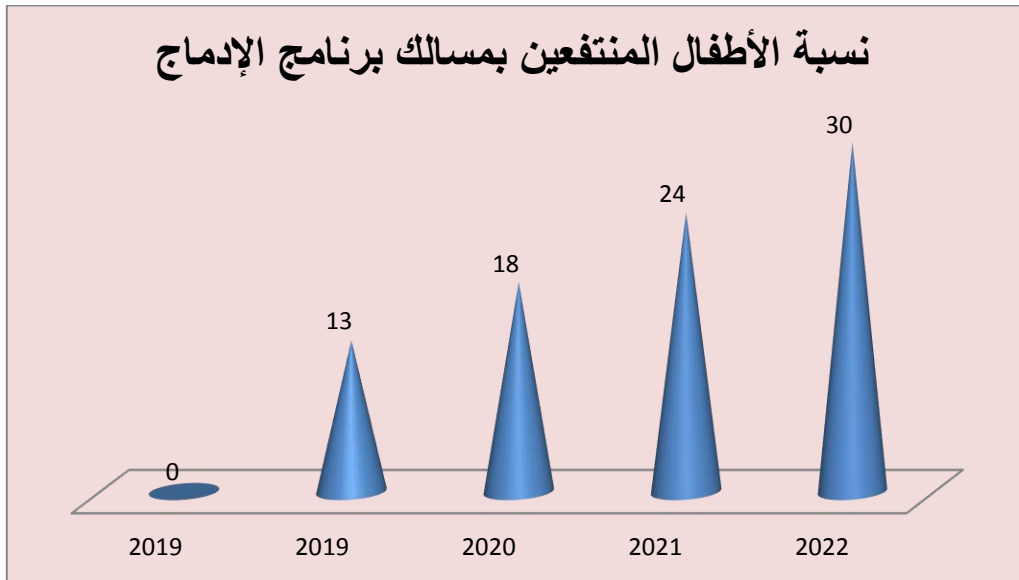
IV. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج / العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية لبرامج الإدماج.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين. المسؤول: مدير المركز.
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 30
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مركز إصلاح الأطفال الجانحين

قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
30	24	18	13	9.6			%	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
19,762 م.د	تنفيذ سياسة السجون والإصلاح (مراكز إصلاح الأطفال الجانحين)	تحسين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية. - تدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر. - ربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال. - تدعيم مساهمة وزارة المرأة والطفولة لإيجاد آليات ومسالك الإدماج	18	30	30	نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر: نسبة الأعدان المنتفعين بتكوين

1. رمز المؤشر: 2-3-1
2. تسمية المؤشر: نسبة الأعدان المنتفعين بتكوين.
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سنة إدارية

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف عمل الأعدان في المؤسسات السجنية وتأمينها.
4. تعريف المؤشر: الرفع من مهارات الأعدان وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة في إطار احترام القانون.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية.

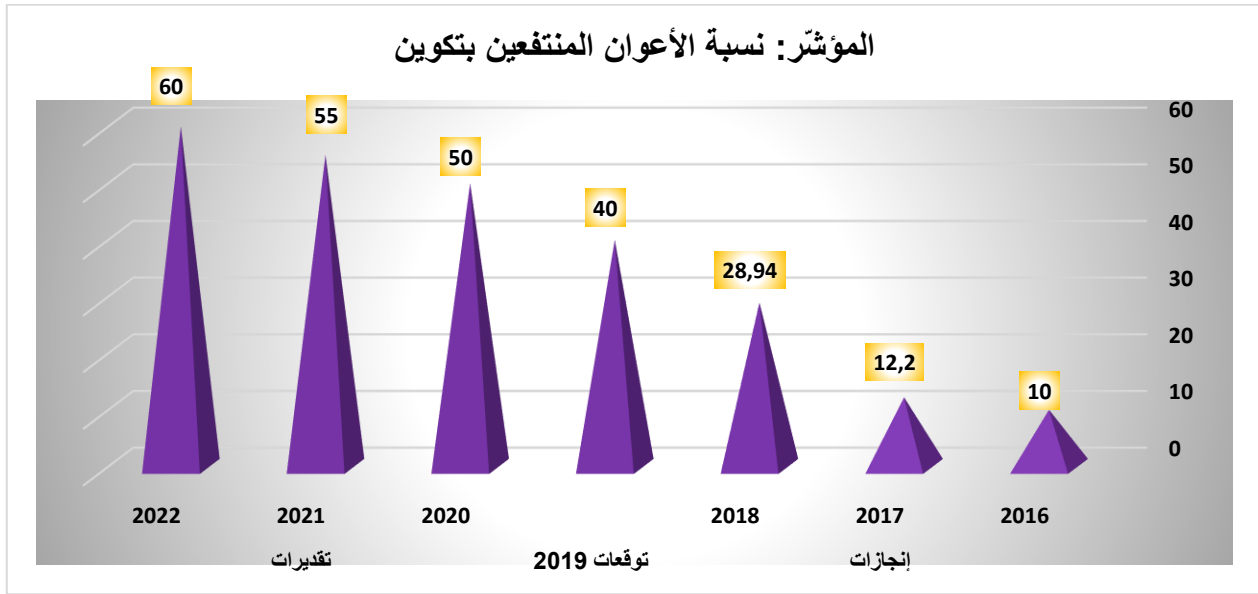
II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعدان المنتفعين بتكوين / العدد الجملي للأعدان.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية + إدارة المصالح المشتركة.
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 60
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
60	55	50	40	28,94	12,2	10	%	نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:3. رسم بياني لتطور المؤشر:4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم تربيصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان.
- مراجعة الأمر عدد 1169 بتاريخ 2006/04/13 والمتعلق بضبط مراحل تكوين أعوان قوات الأمن الداخلي التابعين لوزارة العدل.

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
8,897 م.د.	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح (المدرسة الوطنية للسجون و الإصلاح ببرج الطويل)	-تنظيم تریصات تكوينية لفائدة إطارات والأعوان. -بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطويل	50	60	60	نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الإعتمادات المخصصة للتكوين.
- محدودية الأماكن المخصصة لفائدة إطارات وأعوان سلك السجون والإصلاح من طرف الهياكل التكوينية التابعة لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع.
- عزوف البعض عن الانخراط في الدورات التكوينية لأنها ليس لها مردود مادي أو لأنها غير مفضية للترقية.

بطاقة المؤشر: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

1. رمز المؤشر: 2-3-2
2. تسمية المؤشر: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية .
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهريا.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجون والإصلاح
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف عمل الأعوان في المؤسسات السجنية وتأمينها.
4. تعريف المؤشر: السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات كمية وفنية
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنوياً.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 90
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية

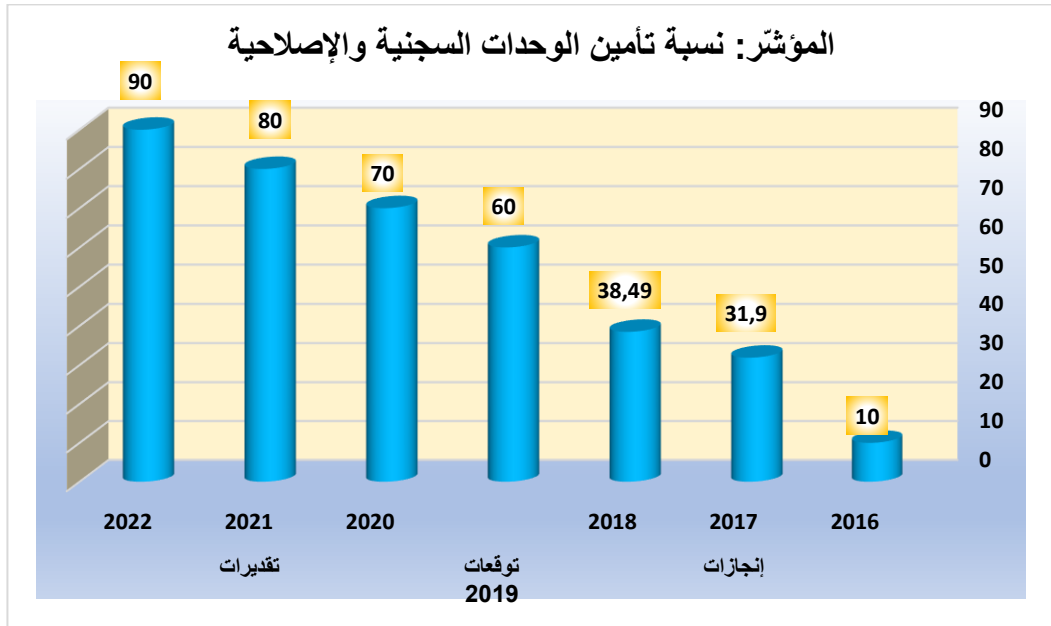
III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتوقعات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
90	80	70	60	38,49	31,9		%	نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
12,150 م.د.	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	<p>- تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات.</p> <p>- تأمين الوحدات السجنية بتركيز الحواجز بالفضاءات الخارجية.</p> <p>- تدعيم وتعميم منظومة المراقبة الفنية بالكاميرا والتحكم في المنافذ عن بعد.</p> <p>- تدعيم القدرات الدفاعية الذاتية (الرمایات العسكرية، تریصات في المجال....).</p> <p>- تركيز منظومة تحديد المواقع بالسيارات لمزيد تأمين المهمات الخارجية.</p> <p>- تركيز منظومة المراقبة بالسوار الإلكتروني</p>	70	90	90	نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المرصودة خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات.
- قدم البنية التحتية.
- نقص في عدد الأعوان.

برنامج القيادة والمساندة

برنامج القيادة والمساندة

يرأس البرنامج السيد بلقاسم السماعلي المدير العام للمصالح المشتركة منذ سنة 2017

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج:

تشتمل خارطة برنامج القيادة والمساندة على الهياكل المتدخلة على المستوى المركزي بالبرنامج الفرعي 1: "القيادة والمساندة المركزية" وهي:

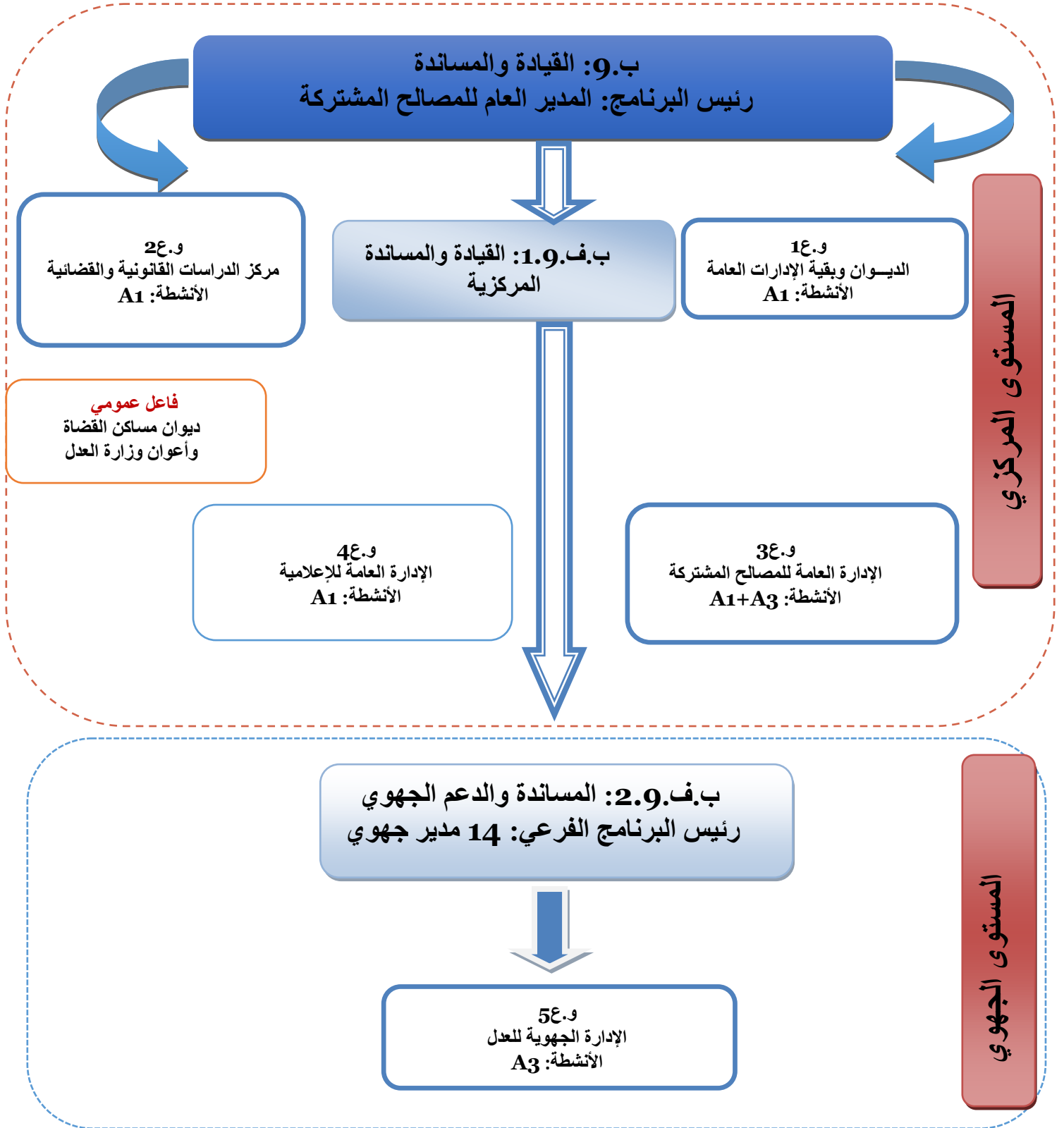
- الديوان وبقية الإدارات العامة
- مركز الدراسات القانونية والقضائية
- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للإعلامية،
- إضافة إلى ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل (فاعل عمومي) وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية.
- كما تشتمل على الهياكل المتدخلة على المستوى الجهوي بالبرنامج الفرعي 2: "المساندة والدعم الجهوي" وتتمثل في الإدارات الجهوية للعدل وعددها 14 إدارة جهوية.

القيادة والمساندة		البرنامج 9
ب.ف.9.1: القيادة والمساندة المركزية		البرنامج الفرعي 1:
<ul style="list-style-type: none"> - الديوان وبقية الإدارات العامة تحت الإشراف - مركز الدراسات القانونية والقضائية - الإدارة العامة للمصالح المشتركة - الإدارة العامة للإعلامية 	الإدارات المركزية	الهيكل المتخذة
- ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل	مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية	
ب.ف.9.2: المساندة والدعم الجهوي (14 مدير جهوي)		البرنامج الفرعي 2:
الإدارات الجهوية للعدل (14)	الهيكل الجهوية	الهيكل المتخذة

2.1- التنزيل العملي لبرنامج القيادة والمساندة:

تمّ خلال تصرف سنة 2019 القيام بالتنزيل العملي لبرنامج القيادة والمساندة إلى برنامجين فرعيين «القيادة والمساندة المركزية» و «المساندة والدعم الجهوي» تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية، ليصبح بذلك أكثر وضوحا وتجانسا. وهو ما يمكننا من تحديد المسؤوليات والأنشطة على المستوى المركزي والجهوي بهدف تحسين أداء البرنامج والوقوف على مواطن الضعف لمعالجتها.

كما تمّ تنزيل البرنامج على مستوى الوحدات العملية، والتي سيعهد لها التنفيذ المباشر
للأنشطة الكفيلة بتحقيق أهداف البرنامج.



3.1- استراتيجية البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري والتوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح وذلك قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين القدرة على الأداء للفترة من 2017 إلى 2019 وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وتبعا لما تشهده الميزانية من ضغوطات تم الحرص على ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة بأغلب الإدارات الجهوية لوزارة العدل. وسيتم العمل على تعميمها كما تم كذلك تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون غيرها مع التأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تم الشروع في إرساء منظومة الرقابة الداخلية بهدف التحكم في المخاطر وتحسين القدرة على الأداء.

وتبعا لضبط خطة التنزيل العملي للبرامج العمومية من طرف الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة" بوزارة المالية المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العملية على المستويين المركزي والجهوي، أصبح برنامج القيادة والمساندة يحتوي على برنامج فرعي1: يهتم «القيادة والمساندة المركزية» وبرنامج فرعي2: يهتم «الدعم والمساندة الجهوية» (14 إدارة جهوية)،

في نطاق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لوزارة العدل وتكريسا لمبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية تم ضبط جملة من الأهداف التي تترجم الأولويات الإستراتيجية لكل

برنامج في إطار مهمة العدل وبغاية تقييم نجاعة وأداء هذه البرامج تم ضبط جملة من المؤشرات لقيس درجة تحقيق الأهداف المعلنة وتقييم النتائج المحققة بالتوازي مع استعمال الاعتمادات المرسّمة لفائدة كل برنامج.

وعلى هذا الأساس تم اختيار ثلاث أهداف إستراتيجية وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: التحكم في كتلة الأجور**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين جودة القيادة**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات.**

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الإستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

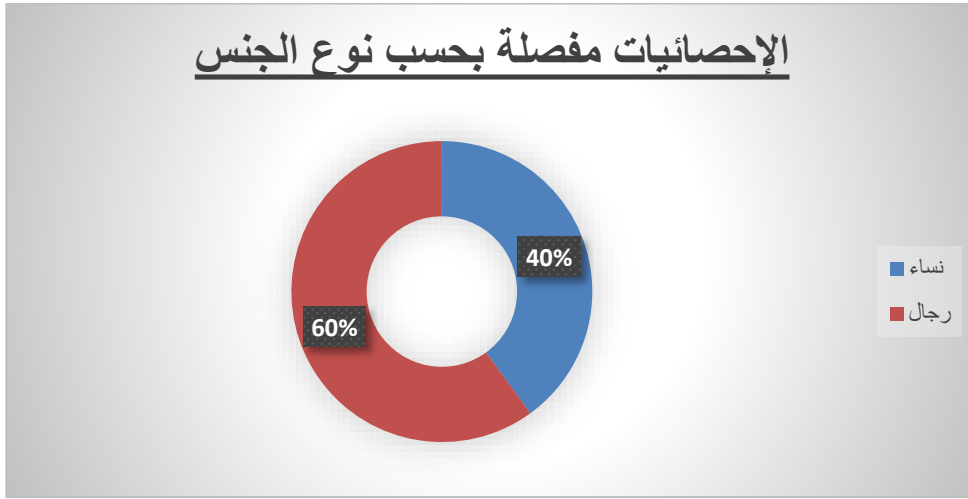
- التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- إحاطة الوزير علما بالنشاط العام للوزارة،
- تحسين نسبة التأطير بالإدارة،
- إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،
- الإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة،
- صيانة البنايات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
- إعداد وتطبيق برنامج لإحكام التصرف في الطاقة (الماء، الكهرباء...)،
- السهر على إعداد المخطط المديرى للإعلامية للوزارة،
- الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية،
- ضمان استعمال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية وصيانتها،
- إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13

فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف

الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييرية متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا، بحيث يبلغ عدد موظفي وزارة العدل حوالي 17.359 موظف خلال سنة 2019 تشكل النساء منهم نسبة 33%.

في برنامج القيادة والمساندة تحتل المرأة مكانة هامة، حيث تبلغ نسبة النساء 40% من مجموع الموظفين المنتمين إلى هذا البرنامج (782) حسب ما يبينه الرسم التالي:

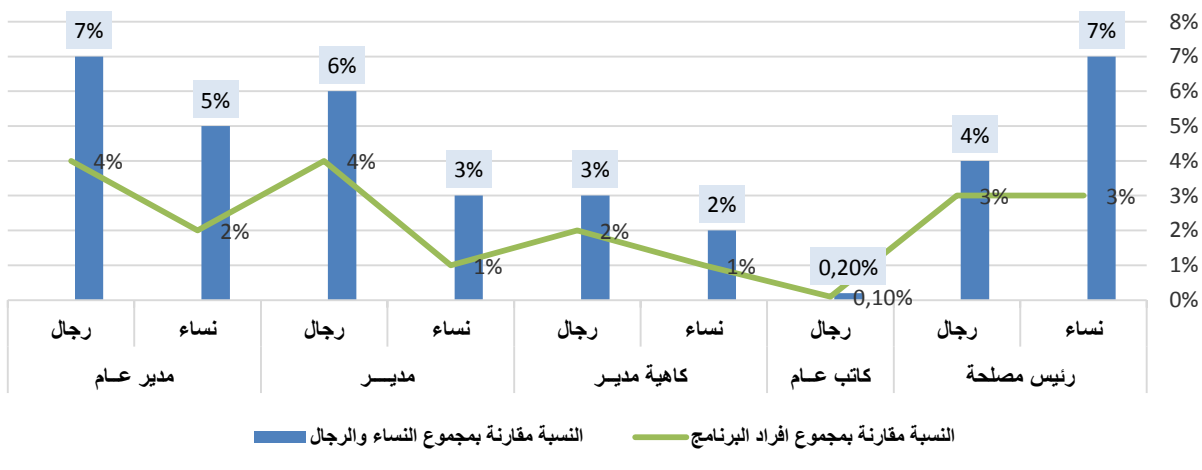


كما تتوزع النساء المكلفات بخطط وظيفية ببرنامج القيادة والمساندة حسب الخطة كما يلي:

توزيع النساء والرجال حسب الخطط الوظيفية:

البرنامج	الخطوة الوظيفية	الجنس	العدد	النسبة مقارنة بمجموع النساء والرجال	النسبة مقارنة بمجموع أفراد البرنامج	النسبة مقارنة بمجموع الخطط الوظيفية
القيادة والمساندة	رئيس مصلحة	نساء	21	7%	3%	14%
		رجال	21	4%	3%	14%
	كاتب عام	رجال	1	0,2%	0,1%	1%
	كاهية مدير	نساء	6	2%	1%	4%
		رجال	12	3%	2%	8%
	مدير	نساء	9	3%	1%	6%
		رجال	29	6%	4%	20%
	مدير عام	نساء	15	5%	2%	10%
		رجال	34	7%	4%	23%
	148					
مجموع الخطط الوظيفية						
			51 نساء	97 رجال	34% نساء	66% رجال
				19%	100%	

توزيع النساء والرجال حسب الخطط الوظيفية



2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تقديرات 2020	2019	إنجازات 2018	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف الاستراتيجي	البرنامج الفرعي
99% (-1)	98.5% (-1.5)	100.8% (+0.8)	%	1.1.1.9: نسبة دقة توقعات كتلة الأجر	1. التحكم في كتلة الأجر	القيدادة والمسئولة ب.ف.1.9
90	87	85	%	1.2.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	2. تحسين جودة القيادة	
87	85	83	%	2.2.1.9: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الأجل		
15			عدد	3.2.1.9: تطور إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات		
35	30	27	%	1.3.1.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية	3. تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات	
2380	2400	2575	لتر	2.3.1.9: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة		
65			%	3.3.1.9: نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات في الأجل		

• **الهدف.1.9: التحكم في كتلة الأجور:**

- **تقديم الهدف:** تم اختيار هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد "التحكم في كتلة الأجور" المشترك بين جميع المهتمات باعتباره يساهم في نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية بالإضافة إلى أن كتلة الأجور تمثل الجزء الأكبر من ميزانية المهمة (أكثر من 78%).

- **مرجع الهدف:** برنامج القيادة والمساندة.

- **مببرات اعتماد المؤشرات:** تم اعتماد نسبة دقة توقعات كتلة الأجور كمؤشر لاحتساب مدى التحكم في كتلة الأجور وذلك من خلال معرفة درجة دقة توقعات كتلة الأجور مقارنة بالإنجازات للوقوف على مدى البرمجة الجيدة للترقيات والانتدابات وحسن توزيع الأعوان بين مختلف الهياكل. ولتحسين مؤشر هذا الهدف، تم اعتماد أهداف وسيطة تتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية، ومؤشرين داخليين:

- نسبة التأطير

- عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

وتساهم هذه المؤشرات في تحقيق الهدف الاستراتيجي "التحكم في كتلة الأجور" بصفة غير مباشرة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-9

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
التحكم في كتلة الأجور								الهدف 1.1.9
99.5	99.2	99	98.5	100.8			%	المؤشر: 1.1.1.9
(-0.5)	(-0.8)	(-1)	(-1.5)	(+0.8)				

- **الهدف 2.9: تحسين جودة القيادة.**
- **تقديم الهدف:** تم اختيار هدف تحسين جودة القيادة لما له من تأثير مباشر على تحسين وتطوير الأداء. ويكون ذلك عبر تكريس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية من خلال قياس درجة تحقيق الأهداف المعلنة وتقييم النتائج المحققة.
- **مرجع الهدف:** تحسين جودة القيادة.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** تم اختيار مجموعة من المؤشرات لتحسين جودة القيادة المهمة بمختلف برامجها خدمتا للبرامج الإستراتيجية للوزارة وهي على التوالي:
 - نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج
 - نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة
 - تطور إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات الذي يخص مركز الدراسات القانونية والقضائية.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-9

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
تحسين جودة القيادة								الهدف :2.9
95	92	90	87	85			%	المؤشر: 1.2.9
92	90	87	85	83	86.53	70	%	المؤشر: 2.2.9.
25	20	15					عدد	المؤشر: 3.2.9

- **الهدف 3.9: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات:**
 - **تقديم الهدف:** تم اختيار هذا الهدف قصد تطوير أداء الإدارة وتحسين جودة خدماتها ولا يتم تحقيق هذا الهدف إلا باستعمال التقنيات الحديثة ذات المردودية العالية بالإضافة إلى توحيد وتبسيط الإجراءات بين الهياكل والإدارات الجهوية واختيار الأنجع منها.

- مرجع الهدف: برنامج القيادة والمساندة.
- مببرات اعتماد المؤشرات: تمّ اختيار المؤشرات التالية بغاية الرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الاستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها والاستجابة للخدمات المطلوبة في الأجل. بحيث تم اختيار المؤشرات التالية:
 - نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية
 - المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة
 - نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدّات في الأجل

- الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-1-9

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
الهدف 3.9								
تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات								
45	40	35	30	27	27.4		%	المؤشر: 1.3.9
2360	2380	2380	2400	2575	2400	2445	لتر	المؤشر: 2.3.9
80	70	65					%	المؤشر: 3.3.9

2.2- تقديم أنشطة البرنامج

جدول عدد 15:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات 2020	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الهدف الاستراتيجي	البرنامج الفرعي
14381	التصرف والتدخل في الميدان الاجتماعي في الموارد البشرية	-التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية -الترفيغ في نسب التأطير -حسن إعداد الميزانية والبرمجة المسبقة للترقيات والانتدابات -تعميم برامج التكوين ليشمل جميع المجالات -برمجة دورات التكوين المستمر - ضبط أولويات وحاجيات التكوين بكل دقة على المستوى النوعي والكمي على الصعيدين المركزي والجهوي	99%	نسبة دقة توقعات كتلة الأجور :1.1.9.	1.9. التحكم في كتلة الأجور	ب.ف.1.9 القيادة والمساندة
15105 9590	القيادة والدعم (الديوان وبقية الإدارات العامة) الدعم والمساندة الجهوية	-التخطيط الإستراتيجي الجيد لمختلف برامج السياسة الإستراتيجية للقطاع -توفير الظروف اللازمة لحسن سير العمل -التوظيف الأمثل للموارد المالية والبشرية -التوظيف الأمثل للاعتمادات المخصصة للتدخل والعلاقات الدولية	90%	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج 1.2.9	2.9 تحسين جودة القيادة	
1500	القيادة والدعم	-تأهيل الأرشيف بما يتلائم مع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة -تطوير بوابة الوزارة	87%	نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الأجل		

1432	القيادة والدعم (مركز الدراسات القانونية والقضائية)	-القيام بالدراسات وتقديم الاستشارات في شتى المجالات القانونية -المساهمة في تطوير التشريع وتحديث آليات ومناهج العمل القضائي	15	3.2.9 تطوير إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات	تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات 3.9
1230	القيادة والدعم (الإدارة العامة للإعلامية)	-إنجاز عقود مع المركز الوطني للإعلامية -وضع برنامج عمل لعملية التعميم (التكوين، تركيز المنظومات، المساندة)	35%	1.3.9 نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة	
850 480	القيادة والدعم الدعم والمساندة الجهوية	-متابعة بطاقات الاستهلاك لكل سيارة مصلحة. -استعمال البطاقة الذكية. -إقتناء وسائل نقل جديدة	2380 ل	2.3.9 المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة	
500 680	القيادة والدعم الدعم والمساندة الجهوية	-جرد المعدات الأساسية. -مسك دفتر أو قائمة لمتابعة صيانة المعدات. -توحيد إجراءات الصيانة بمختلف هياكل الوزارة -إقتناء معدات جديدة	65%	3.3.9 نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات	

3. نفقات البرنامج:**1.3 ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:**

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة خلال تصرف سنة 2020 حوالي 44643 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 16:

**ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)**

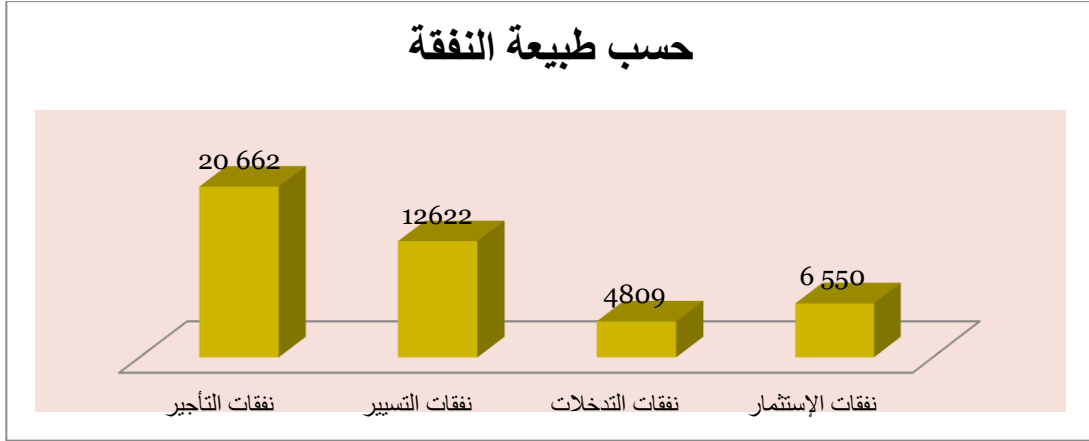
الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب القديم	التبويب الجديد		
-1,89%	- 399	20 662	21 061	21 061	19 160	نفقات التأجير
11,57%	1 309	12 622	11 313	11 313	10 651	نفقات التسيير
44,33%	1 477	4 809	3 332	2 882	2 882	نفقات التدخلات
34,97%	1 697	6 550	4 853	4 853	4 526	نفقات الاستثمار
						نفقات العمليات المالية
				450		بقية النفقات
10,07%	4 084	44 643	40 559	40 559	37 219	المجموع

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد6

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



تم تبويب ميزانية القيادة والمساندة حسب الأقسام عملا بالفصل 15 من قانون المالية الجديد. حيث بلغت ميزانية برنامج القيادة والمساندة 44,643 م.د مقابل 40,559 م.د خلال تصرف سنة 2019، أي بزيادة قدرها 4,084 م.د تمثل نسبة 10,07%.

ويلاحظ أن نفقات التأجير العمومي سجلت انخفاضا طفيفا ناتج عن تقلص عدد المكلفين بمأمورية في الفترة الحالية.

وشهدت نفقات التشغيل ارتفاعا ظاهريا في حدود 11,57% ناتج عن التعديل في بعض النفقات المشتركة ونقلها من برنامج العدل إلى برنامج القيادة والمساندة، بحيث أن نسبة الارتفاع الحقيقية لا تتجاوز 4%، رغم ارتفاع الطلبات والأسعار.

كما شهدت نفقات التدخل ارتفاعا ظاهريا في حدود 44,33% ناتج عن نقل بعض الفقرات من برنامج العدل إلى برنامج القيادة والمساندة، حيث سيتم تقريبا المحافظة على نفس الاعتمادات خلال تصرف سنة 2020.

أما بخصوص نفقات الاستثمار، فقد تم تسجيل زيادة هامة في حدود 34,9% وذلك لخلاص بعض المشاريع الجارية.

جدول عدد 17:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

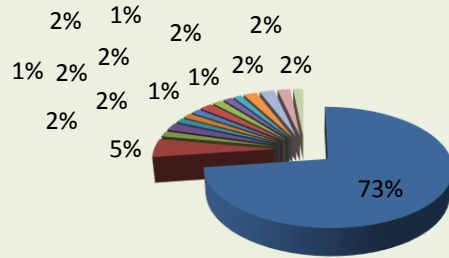
بحساب الألف دينار

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيانات البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)					
3,2%	573	18682	18109		القيادة والدعم	القيادة والمساندة المركزية
18,1%	2120	13820	11700		التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	
10,8%	2694	32503	29809		مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
13,1%	263	2273	2010		الدعم والمساندة الجهوية	المساندة والدعم الجهوي بتونس
22,6%	126	686	560			المساندة والدعم الجهوي ببزرت
6,8%	62	977	915			المساندة والدعم الجهوي بالكاف
15,4%	81	606	525			المساندة والدعم الجهوي بباجة
13,5%	78	658	580			المساندة والدعم الجهوي بنابل
12,9%	72	627	555			المساندة والدعم الجهوي بالقبروان
14,5%	112	882	770			المساندة والدعم الجهوي بسوسة
13,5%	81	681	600			المساندة والدعم الجهوي بالمنستير
10,7%	59	614	555			المساندة والدعم الجهوي بسيدي بوزيد
8,6%	46	581	535			المساندة والدعم الجهوي بالقصرين
16,8%	135	940	805			المساندة والدعم الجهوي بصفاقس
9,9%	92	1022	930			المساندة والدعم الجهوي بقفصة
13,7%	107	887	780			المساندة والدعم الجهوي بقابس
12,1%	76	706	630			المساندة والدعم الجهوي بمدنين
12,9%	1390	12140	10750		مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة	
10,1%	4084	44643	40559		مجموع البرنامج	

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 7

توزيع الإعتمادات حسب البرامج الفرعية



في إطار التنزيل العملياتي للبرنامج تم تخصيص اعتماد إجمالي للبرنامج الفرعي المركزي "القيادة والمساندة المركزية" قدره 32,503 م.د من جملة الاعتماد المخصص للبرنامج يمثل نسبة 73% في حين تم تقسيم بقية الاعتمادات البالغة 12,140 م.د والتي تمثل 27%، على 14 برنامج فرعي جهوي "المساندة والدعم الجهوي".

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة والمساندة**جدول عدد 18:****إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة
والمساندة التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق. م 2019		إنجازات		النفقات
2022	2021	2020	التبويب الجديد	التبويب القديم	2018	2017	
22 800	21 800	20 662	21 061	21 061	19 160	13 483	التأجير العمومي
15 500	15 000	12 622	11 313	11 313	10 651	10 131	وسائل المصالح
4 810	4 810	4 809	3 332	2 882	2 882	2 822	التدخل العمومي
9 550	8 050	6 550	4 853	4 853	4 526	2 437	نفقات الإستثمار
							نفقات العمليات المالية
				450			بقية النفقات
52 660	49 660	44 643	40 559	40 559	37 219	28 873	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
52 780	49 770	44 723	40 659	40 659	37 339	28 873	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

في إطار تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) اقترحت مصالح وزارة

المالية نسبة زيادة سنوية بين 6% و 7% خلال سنتي 2021-2022 وهي نسب ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار ارتفاع كلفة جل المستلزمات الأساسية بالإضافة إلى برمجة خلاص المشاريع المتواصلة وجزء من المشاريع الجديدة مثل بناء إدارة جهوية ومجمع أرشيف بكل من صفاقس وبنزرت. مع العلم وأن مصالحنا طلبت نسبة زيادة سنوية في حدود 12 % للإيفاء بتعهداتنا.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر: نسبة دقة توقعات كتلة الأجور

1. رمز المؤشر: 1-1-1-9
2. تسمية المؤشر: نسبة دقة توقعات كتلة الأجور
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في كتلة الأجور
4. تعريف المؤشر: يهدف إلى قياس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاستهلاك الحقيقي لكتلة الأجور/تقديرات كتلة الأجور
2. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نفقات التأجير العمومي-التدرج، الترقية ، الانتدابات والتقاعد: التوقعات و الإنجازات
3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: التقرير السنوي للقدرة على الأداء والميزانية
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية.
5. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية باعتماد منظومة أدب.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر: تحقيق هامش من دقة توقعات كتلة الأجور بنسب أقل من 1%
7. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية

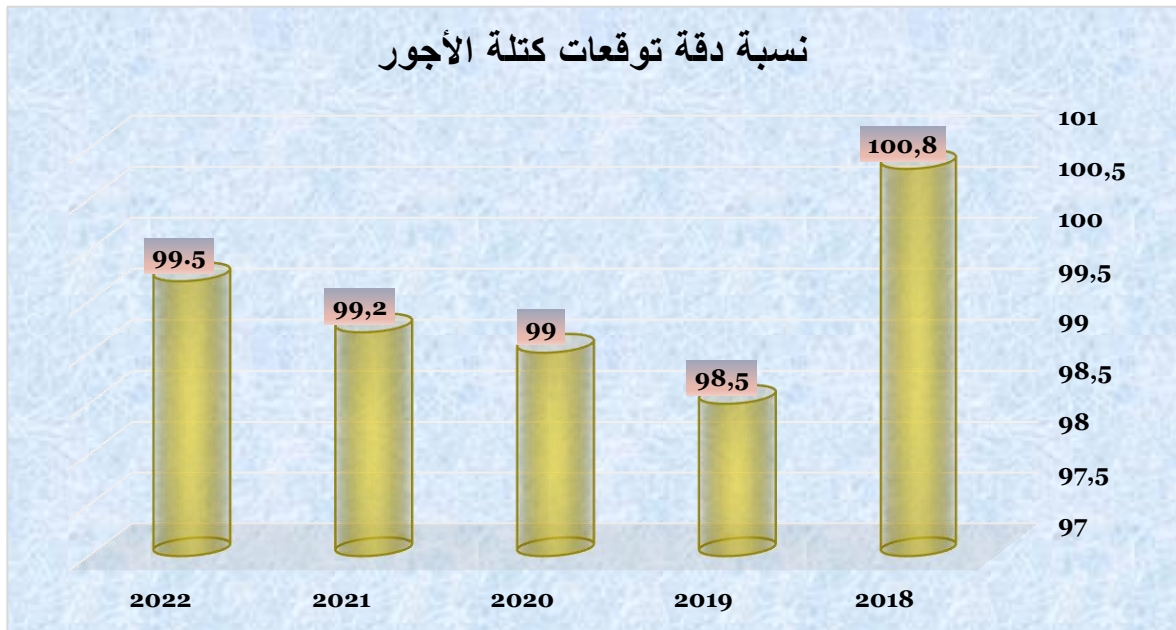
.III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
99.5 (-0.5%)	99.2 (-0.8%)	99 (-1%)	98.5 (-1.5)	100.8 (+0.8)			%	نسبة دقة توقعات كتلة الأجور

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
14831	التصرف والتدخل في الميدان الاجتماعي في الموارد البشرية	-التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية -الترفيح في نسب التأطير -حسن إعداد الميزانية والبرمجة المسبقة للترقيات والانتدابات -تعميم برامج التكوين ليشمل جميع المجالات -برمجة دورات التكوين المستمر - ضبط أولويات وحاجيات التكوين بكل دقة على المستوى النوعي والكمي على الصعيدين المركزي والجهوي	99%		%100 +1% -1%	المؤشر: نسبة دقة توقعات كتلة الأجور

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر

بطاقة المؤشر: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

1. رمز المؤشر: 1-2-1-9
2. تسمية المؤشر: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج
3. تاريخ تحيين المؤشر: مارس من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة القيادة
4. تعريف المؤشر: يهدف مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج إلى تكريس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية من خلال قياس درجة تحقيق الأهداف المعلنة وتقييم النتائج المحققة.
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات: حسب البرامج الفرعية: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية والمصالح الخارجية تحت الإشراف.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع نسب إنجازات أهداف البرامج/عدد البرامج
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير مختلف الهياكل
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير الوحدات العملياتية.
6. تاريخ توفر المؤشر: مارس من السنة الموالية لسنة التصرف
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95 % نهاية سنة 2022.
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس كل برنامج

III - قراءة في نتائج المؤشر:

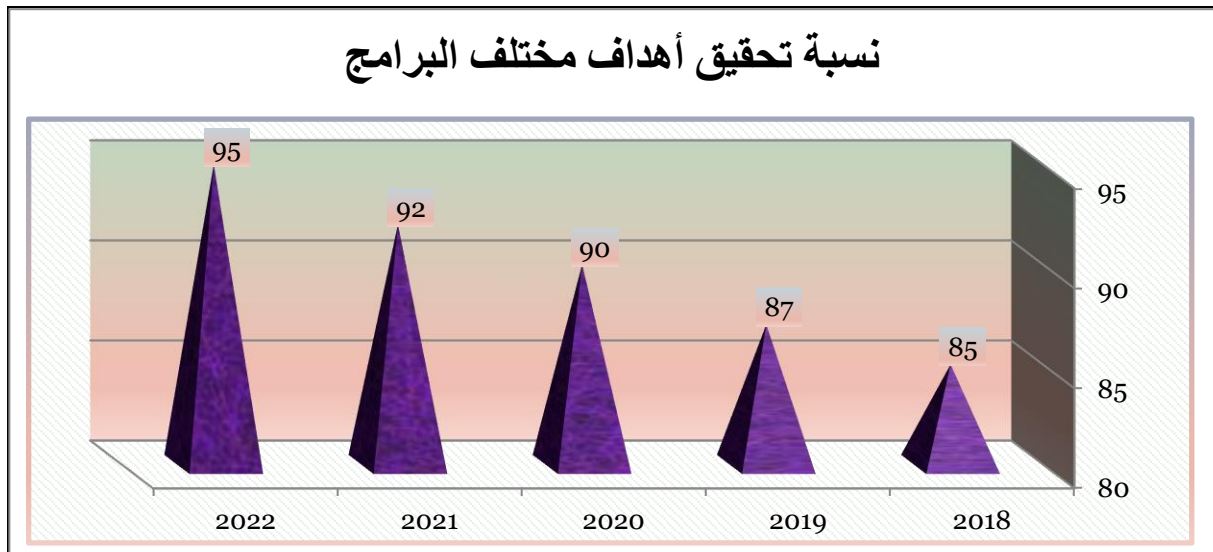
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
95	92	90	87	85			%	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سيتم العمل بهذا المؤشر انطلاقاً من السنة المالية القادمة 2020 باعتبار دخول القانون الأساسي للميزانية حيز التطبيق الفعلي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
15105	القيادة والدعم (الديوان وبقية الإدارات العامة)	-الإعداد الجيد لإستراتيجية القطاع	90	95	95	المؤشر: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج
9590	الدعم والمساندة الجهوية	-التوظيف الأمثل للموارد البشرية				

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال

1. رمز المؤشر: 9-1-2-2
2. تسمية المؤشر: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة القضائية)

أ. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ب.1.9 القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة القيادة
4. تعريف المؤشر: دعم المتعاملين مع المرفق القضائي في ممارسة حقهم في النفاذ إلى المعلومة
5. نوع المؤشر: نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المطالب التي حظيت بالرد في الآجال/جملة المطالب الواردة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية%.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية + معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مختلف مصالح الوزارة
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 92 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالنفاذ إلى المعلومة.

.iii. قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
92	90	87	85	83	86.53	70	%	نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الأجل

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النتائج المرجوة مهمة في

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- إعداد منظومة إلكترونية للتصرّف في مطالب النفاذ.
- توزيع دليل النفاذ إلى المعلومة المنجز من قبل هيئة النفاذ على المكلفين بالنفاذ بمختلف هياكل الوزارة
- إعداد دليل مبسّط للنفاذ إلى المعلومة.

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
1500	القيادة والدعم	-إعداد دليل مبسّط للنفاذ إلى المعلومة	87		92	المؤشر: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الأجال

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- قلة الدورات التكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة
- عدم تضمّن بعض المطالب للتنصيصات الوجودية أو لإمضاء طالب النفاذ وعدم الاستجابة لطالب التصحيح.

بطاقة المؤشر: تطوّر إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات

1. رمز المؤشر: 3-2-1-9
2. تسمية المؤشر: تطوّر إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات
3. تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كلّ سنة.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة القيادة
4. تعريف المؤشر: قياس مدى تطوير إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد البحوث والدراسات المنجزة سنويًا.
2. وحدة المؤشر: (عدد)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد البحوث والدراسات المنجزة سنويًا
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات البحث بمصالح المركز
6. تاريخ توفر المؤشر: 2020
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لمركز الدراسات القانونية والقضائية.

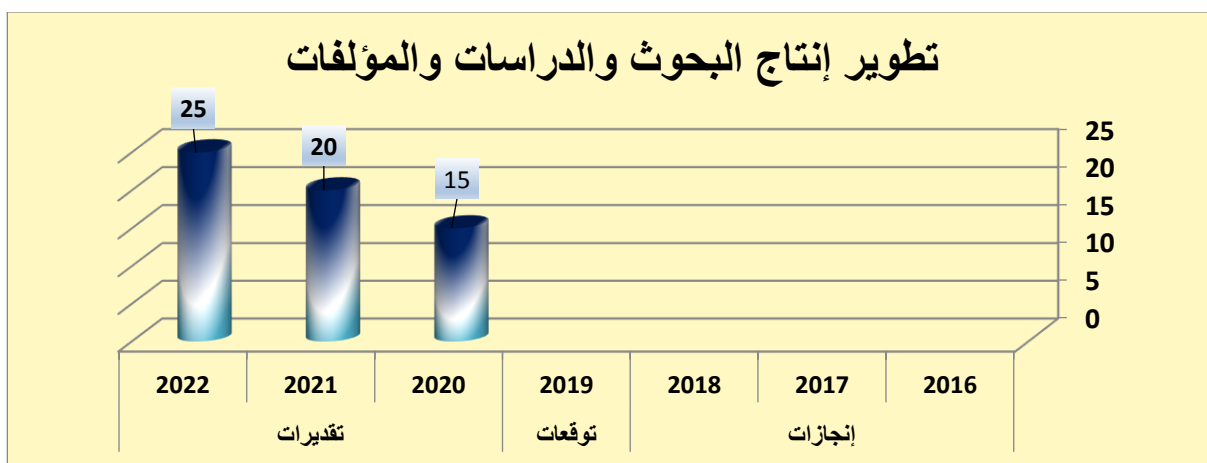
III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتوقعات الخاصة بالمؤشر:

توقعات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
25	20	15					عدد	تطور إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات

2. تحليل النتائج وتوقعات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
1432	القيادة والدعم (مركز الدراسات القانونية والقضائية)	-تفعيل موقع الواب الخاص بالمركز -توفير خدمات الشراء عن بعد	15		25	المؤشر: تطور إنتاج البحوث والدراسات والمؤلفات

-تفعيل موقع الواب الخاص بالمركز وتحسينه بما يتلاءم مع المطلوب

-رقمنة الرصيد الوثائقي لمنشورات المركز المختلفة

-تنزيل هذا الرصيد بموقع الواب

-فتح الموقع للعموم

-تجهيز الموقع بخدمة الشراء عن بعد.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-غياب الموارد المالية التي تمكن من رقمنة الرصيد الوثائقي

-غياب الإطار البشري المختص من أجل رقمنة رصيد كبير من وثائق المركز

بطاقة المؤشر: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية

1. رمز المؤشر: 1-3-1-9

2. تسمية المؤشر: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية

3. تاريخ تحيين المؤشر: جوان من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات
4. تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات والتراسل الإلكتروني للمعطيات وربط جميع هيكل الوزارة ببعضها البعض.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: الإدارة المركزية (مقر الوزارة، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، الإدارة العامة للإعلامية والإدارات الجهوية) (15).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع عدد التطبيقات المستغلة بكل الهياكل المستفيدة / جمع التطبيقات المزمع استغلالها بكل الهياكل المعنية (54).
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 3 تطبيقات للتعميم: مكتب الضبط، التصرف في المخزون، التصرف في المنقولات
4. عدد الهياكل المستفيدة: 15 هي الإدارة العامة للمصالح المشتركة (3)، الإدارة العامة للإعلامية، والإدارات الجهوية (15*3)، الإدارة المركزية (2)، مستودع الزهراء (2)
5. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير المتابعة المنجزة من قبل المركز الوطني للإعلامية، الإدارة العامة للإعلامية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات الجهوية.
6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الوطني للإعلامية
7. تاريخ توفر المؤشر: 1 مارس من كل سنة
8. القيمة المستهدفة للمؤشر: تطوير أساليب العمل باعتماد التطبيقات الإعلامية والتقليص من التعاملات الورقية

9. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
10. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للإعلامية

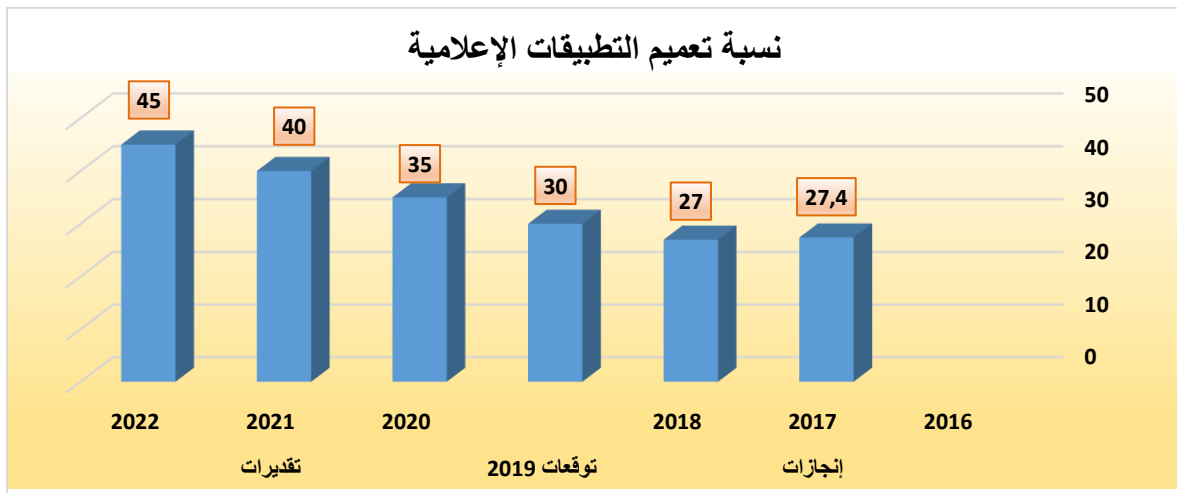
III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتوقعات الخاصة بالمؤشر:

توقعات 2019			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
45	40	35	30	27	27.4		%	نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية

2. تحليل النتائج وتوقعات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

توقعات الإتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	توقعات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية
1230	القيادة والدعم (الإدارة العامة للإعلامية)	- وضع برنامج عمل لتعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة				

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارات المصلحة

1. رمز المؤشر : 2-3-1-9
2. تسمية المؤشر : المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارات المصلحة
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى كل ثلاثة أشهر من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة الجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات
4. تعريف المؤشر: معدل الاستهلاك السنوي للوقود من قبل سيارات المصلحة بالمصالح المركزية والجهوية للوزارة.
5. نوع المؤشر : مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية والمصالح الخارجية تحت الإشراف.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: المبلغ السنوي المستهلك / (عدد السيارات تحت الخدمة *سعر اللتر من الوقود)
2. وحدة المؤشر: (لتر)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كمية الوقود المستهلك-عدد السيارات
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: احتساب المعدل السنوي المستهلك من الوقود لسيارات المصلحة التي تحت الاستعمال لمختلف الإدارات والهيكل.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب، إدارة التجهيز والإدارات الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى الشهر الثالث من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة المالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 2360 لتر لكل سيارة مصلحة مع الحرص على ترشيد استهلاك الوقود على مستوى كل هيكل الوزارة.
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التجهيز والإدارات الجهوية بالتنسيق مع إدارة الشؤون المالية.

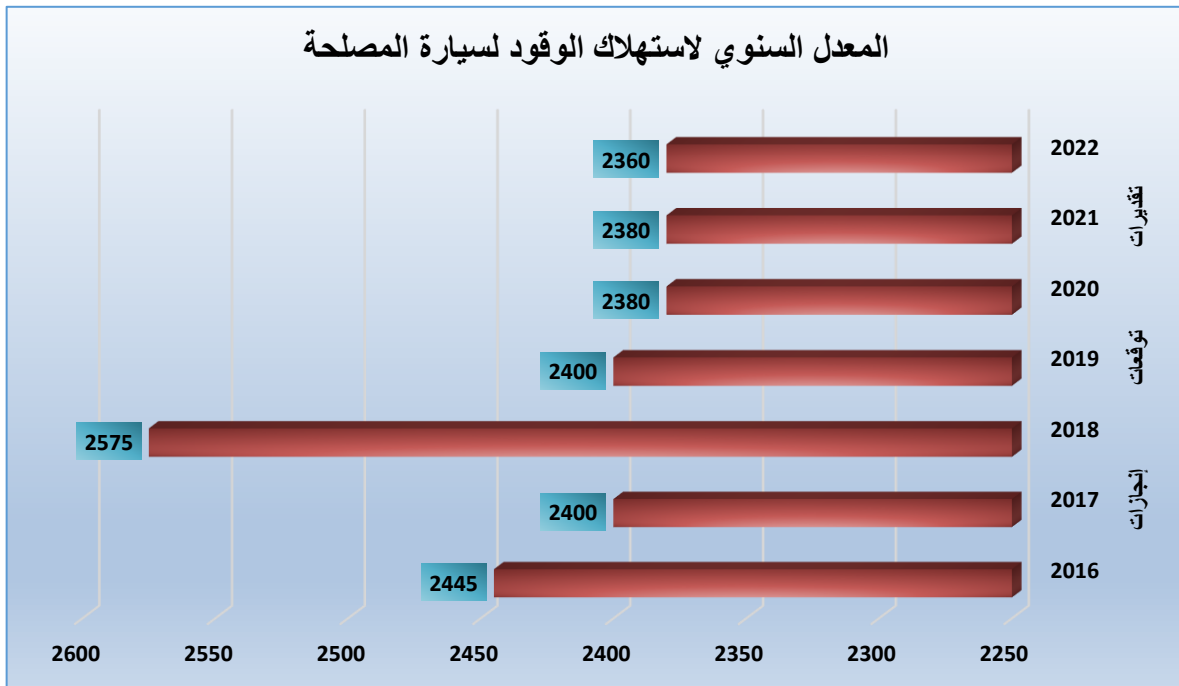
III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتوقعات الخاصة بالمؤشر:

توقعات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارات المصلحة
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
2360	2380	2380	2400	2575	2400	2445	لتر	

2. تحليل النتائج وتوقعات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
850	القيادة والدعم	-متابعة بطاقات الاستهلاك لكل سيارة مصلحة	2380 لتر	2360 لتر	2360 لتر	المؤشر: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارات المصلحة
480	الدعم والمساندة الجهوية	-استعمال البطاقة الذكية				

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر: نسبة الاستجابة على خدمات صيانة المعدات

1. رمز المؤشر: 3-3-1-9
2. تسمية المؤشر: نسبة الاستجابة على خدمات صيانة المعدات
3. تاريخ تحيين المؤشر:

IV. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة الجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات
4. تعريف المؤشر: نسبة الاستجابة لمطالب صيانة المعدات
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. التفرعات حسب البرامج: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية والمصالح الخارجية تحت الإشراف.

V. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: تسند 50% للإصلاحات التي تتم في مدة شهر من تاريخ طلب التدخل للصيانة وتضاف إليها نقطتين عن كل يوم تقديم لهذا الموعد وتسحب نقطتين عن كل يوم تأخير
2. وحدة المؤشر: (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معدل النسب المحتسبة عن كل هيكل إداري مركزي أو جهوي.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: جدول متابعة صيانة المعدات الأساسية حسب نموذج موحد بين جميع الهياكل.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة المركزية + الإدارة العامة للإعلامية + الإدارات الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: مارس من كل سنة موالية للسنة المالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 %
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التجهيز والإدارات الجهوية.

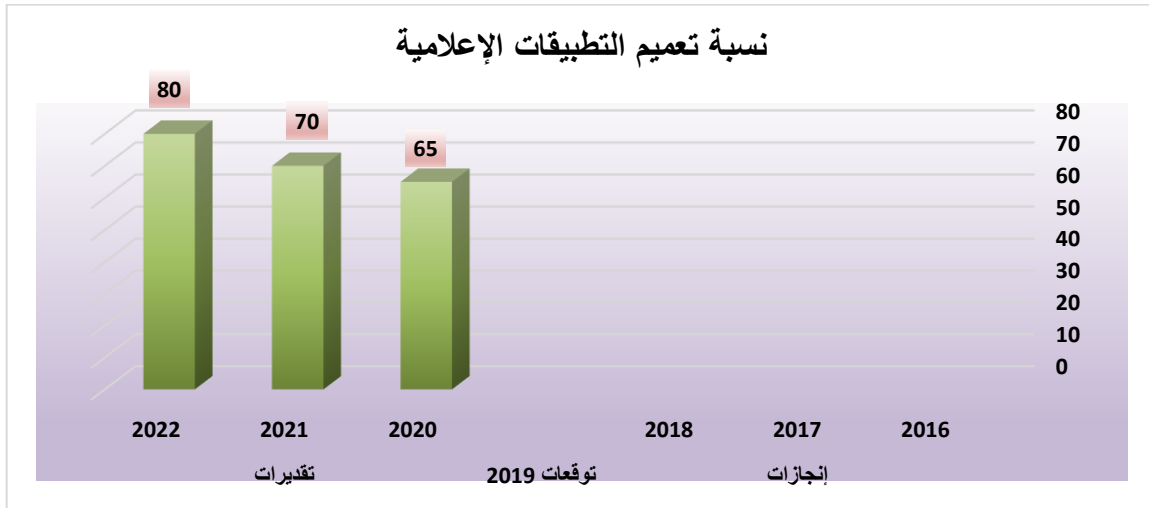
VI. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
80	70	65					%	نسبة الاستجابة على خدمات صيانة المعدات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر: نسبة الاستجابة على خدمات صيانة المعدات
500	القيادة والدعم	- جرد المعدات الأساسية	70		80	
680	الدعم والمساندة الجهوية	- مسك دفتر أو قائمة لمتابعة صيانة المعدات				

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

بطاقة عدد 1: ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

1. البرنامج الذي يتضمّن الفاعل العمومي: القيادة والمساندة

I. التعريف:

1. النشاط الرئيسي: البعث العقاري
2. ترتيب الفاعل العمومي: 1
3. مرجع الأحداث: قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1346 لسنة 2000 المؤرخ في 20 جوان 2000 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للديوان وطرق سيره
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:

II. إطار الأداء:

1. الإستراتيجية العامة: تحقيق رصيد عقاري معد للكراء يعد 500 مسكن موزعة على مختلف الدوائر القضائية.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة غير مباشرة
3. أهم الأولويات والأهداف:

أهداف البرنامج	أهداف الديوان
دعم الرصيد العقاري المعد للكراء	تأمين التوازنات المالية
التقليص في مدة شغور المساكن	صيانة الرصيد العقاري

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:
 - تعزيز الرصيد العقاري المعد للكراء لتلبية الطلبات المتزايدة بمختلف الدوائر القضائية
 - فقد شرع الديوان في إعداد الدراسات الهندسية لإنجاز مشروع 6 مساكن بباجة
 - ومشروع إزالة وإعادة بناء مساكن القضاة بحي الدير بالكاف

سلسلة التقديرات الخاصة بالموشر:

تقديرات			توقعات 2019	الوحدة	مؤشر قياس الأداء الهدف	الهدف
2022	2021	2020				
	98	98	98	%	نسبة الإشغال	تدعيم الرصيد العقاري المعد للأكرية

5. الإجراءات المصاحبة:

- توفير الاعتمادات الضرورية من الميزانية العامة للدولة لإنجاز ما تم برمجته.
- اعداد وإنجاز البرنامج السنوي للصيانة والتعهد للرصيد العقاري المعد للكراء.
- تعزيز الموارد البشرية بالإدارة الفنية بانتداب مهندس في الهندسة المدنية.

III. الميزانية:

الباقي	تقديرات سنة 2020	الدفعات	طريقة التمويل		التكلفة	البيان
			موارد ذاتية	على الموارد العامة للميزانية		
1.160.000	150.000	471.000		1.781.000	1.781.000	صيانة مساكن المعدة للكراء
50.000	50.000	50.000		150.000	150.000	اقتناء معدات إعلامية وتركيز الشبكة
214.400	250.000	583.000		1.047.400	1.047.400	إزالة وإعادة بناء 6 مساكن بالكاف
1.424.400	450.000	1.104.000		2.978.400	2.978.400	مجموع ميزانية التدخل العمومي
158.753	949.898		791.145		949.898	مصاريف التصرف (تقديرات أولية)